



أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة

الخارجية الأردنية

The Impact of The Internal and External Challenges

To The Jordanian Foreign Policy

إعداد

معنز عبد اللطيف الوريكات

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني / 2016

التفويض

أنا معتز عبد اللطيف الوريكات أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا
والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها.

الاسم: معتز عبد اللطيف الوريكات

التاريخ: 2016/1/13

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

"اثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الاردنية"

واجيزت بتاريخ 2016/1/13


أعضاء لجنة المناقشة :

رئيساً


1. الاستاذ الدكتور محمود علي

عضواً ومشرفاً


2. الاستاذ الدكتور محمد القطاطشة

عضواً خارجياً


3. الدكتور حسن المومني

الجامعة الاردنية

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

ابء بالشكر والثناء لله القدير، الذي انعم علينا بنعم لا تعد ولا تحصى، ومنها نعمة الاسلام ونعمة الصحة. والحمد لله الذي وفقني في طريقي العلمي والأكاديمي...

لا يسعني أيضاً بعد الإنتهاء من هذه الدراسة إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشه على قبول الإشراف على هذه الرسالة والذي منحني من وقته وجهده الكثير، حيث كان لإشرافه وتوجيهاته الأثر الأكبر في إغناء هذه الرسالة من كافة الجوانب.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشه لما لهم من أثر وجهود خيرة ساهمت في إخراج هذه الدراسة لما هي عليه.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى والدي، والدتي، زوجتي، إخواني على دعمهم المتواصل وتشجيعهم المستمر لي أثناء مسيرتي العلمية.

وأخيراً أتقدم بالشكر الى جميع الأصدقاء والزملاء الأوفياء في كافة المواقع الذين لم يتوانوا في تقديم المساعدة أثناء إعداد هذه الدراسة.

الباحث

معتز عبداللطيف الوريكات

الإهداء

إلى من علمني الصدق والإخلاص وحثني على الوفاء وعدم الخضوع الا لله والعمل والبحث عن الرزق بما أحب وأرضى الله مهما كان بين أيدينا من مغريات الحياة، وحب الوطن من أجل الوطن، فلا وطن إلا لمن سهر الليالي وشق مصاعب الحياه، والذي أطال الله بعمره ومدك بالخير والصحة والعطاء لإرضاء وجه الله وحده لا شريك له.

و أخص بهذا الإهداء والدتي حبيبتي قرة عيني، من سهرت الليالي وأفنت عمرها من أجل أن ترانى أنا وإخواني في مثل هذا المنبر الطيب وفي أعلى المراتب في الدنيا والآخره، والدتي أمي حياتي حماكي الله ومدك بالصحة والعافيه، أطال الله بعمره إن شاء الله.

لا أتوقف شكراً وتقديراً لزوجتي وإخواني الذين ساندوني ليلاً ونهاراً في هذه الدراسه وفي جميع الأوقات ولم يكلوا من الحرص على نجاحي، وكما تكاتفت أيادينا دوماً و ستبقى لنكون سيفاً و درعاً من أجل تراب هذا الوطن الغالي الحبيب.

و أخص هنا بالإهداء كل مخلص محب لوطنه ودينه وتراب هذه الأمة العربية الإسلامية الشريفة.

الباحث

معتز عبداللطيف الوريكات

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ي	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول المقدمة العامة للدراسة
1	التمهيد
4	الدراسات السابقة

6	مشكلة الدراسة
7	فرضية الدراسة وأسئلتها
8	أهمية الدراسة
9	أهداف الدراسة
10	حدود الدراسة
10	مصطلحات الدراسة
11	منطلقات الدراسة
12	منهجية الدراسة
13	مقاربة تحليل موضوع الدراسة
الفصل الثاني التأصيل النظري للسياسة الخارجية	
15	المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية
16	المطلب الأول: في مفاهيم السياسة الخارجية "التعريف، الأدوات، الأهداف"
20	المطلب الثاني: آليات دراسة السياسة الخارجية "النظريات، المناهج، المقتربات"

29	المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية
29	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في صياغة السلوك الخارجي للدولة
33	المطلب الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية وأسلوب تقييمها
الفصل الثالث	
أثر التحديات الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية الأردنية	
37	المبحث الأول: أثر التحديات الطبيعية "العامل الجغرافي والعامل السكاني"
38	المطلب الأول: العامل الجغرافي
42	المطلب الثاني: العامل الديمغرافي
45	المبحث الثاني: أثر التحديات المعنوية "العامل الإقتصادي والعسكري"
46	المطلب الأول: العامل الإقتصادي
50	المطلب الثاني: العامل العسكري
الفصل الرابع	
أثر التحديات الخارجية على توجهات السياسة الخارجية الأردنية	
55	المبحث الأول: دور التحديات الدولية في تقييد السياسة الخارجية الأردنية
55	المطلب الأول: تحديات النظام الدولي
60	المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب

65	المبحث الثاني: إنعكاسات البيئة الإقليمية على توجه السياسة الخارجية
67	المطلب الأول: التفاعلات الإقليمية وإشكالية توازن القوى
72	المطلب الثاني: تفاعلات دول الجوار الجغرافي
78	الخاتمة
83	المصادر والمراجع

أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية

إعداد

معتز عبد اللطيف الوريكات

إشراف

الاستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية في السنوات 2010-2014، وهي الفترة التي شهدت تطورات كان لها وقعها على النظام الدولي عامة، والإقليمي خاصة. وتسعى هذه الدراسة للكشف عن الأثر الذي تمثله التحديات الداخلية والخارجية في سياسة الأردن الخارجية، ومعرفة مدى حضور هذه التحديات كمؤثرات بصفة مباشرة أو غير مباشرة على توجهات صانع القرار الأردني في عملية صناعة القرار.

تأتي أهمية الدراسة في بحثها وتحليلها لأثر تحديات معطيات البيئة الداخلية والخارجية للدولة الأردنية على حركية سياستها الخارجية وصياغة توجهاتها ومواقفها وتحليل التحديات التي فرضها الوضع السياسي والجغرافي والإقتصادي والإجتماعي...،

من ثم تتطرق هذه الدراسة من فرضية مؤداها: أن الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية من شأنها الإنعكاس سلباً على سياسته الخارجية: توجهاً، وصياغةً، وسلوكاً، ودوراً. ولقد اعتمدت الدراسة في الإجابة عن الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة للمنهج التاريخي، للإجابة على أسئلة الدراسة من بينها: ما هي طبيعة السياسات التي تم إتباعها أو يمكن للدولة الأردنية إتباعها لمواجهة التحديات التي تواجهها سياستها الخارجية داخليا وخارجيا؟

وخلصت الدراسة إلى عدة إستنتاجات أهمها:

- أضحت التحديات الإقتصادية أحد الحقائق الملازمة لتحرك السياسة الأردنية الخارجية
قصد جلب المزيد من الإستثمارات والمساعدات الخارجية التي من شأنها الدفع
بالإقتصاد الأردني ومسيرة التنمية داخله نحو تجاوز التحديات التي حاقت به.

وكذلك قدمت الدراسة عدد من التوصيات من أهمها:

- بناء الحكم الرشيد الذي أساسه الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة، كسبيل
لتحقيق الإلتفاف الداخلي، على نحو يمنح القدرة في مواجهة التحديات والضغوطات
الخارجية وكيفية التعاطي معها.

الكلمات المفتاحية: التحديات الداخلية والخارجية، السياسة الخارجية الأردنية.

The Impact of The Internal and External Challenges

To The Jordanian Foreign Policy

Prepared by

Motaz Abdel Latif Al-Wreikat

Supervised by

Prof.Mohammad Hamad Al Qatatsheh

Abstract

This study seeks to identify the effect of internal and external challenges on the Jordanian foreign policy in the years 2010-2014, which is the period when a lot of the change that had a Deep impact on the international system in general and the regional in specific.

And this study aims to reveal the impact of internal and external challenges on Jordan foreign policy and knowing how big these challenges as a direct and indirect impact on the Jordanian decision makers in the process of shaping the political behavior.

The importance of this study comes from its problem that had searched and analyzed the impact of the Jordanian country environment data challenges on its external foreign policy and the formulation of its orientations and attitude by observing the challenges the political, geographical, economic, and social status had forced.

The study comes from the assumption that Jordan is facing internal and external challenges that will reflect its foreign policy as a role, formulation, orientation and behavior.

And this study had come to several conclusions:

Economic challenges became one of necessary facts for Jordanian foreign policy , movement for bringing more investment and outside helps that help push up the Jordanian economy and facing the challenges .

And this study gave important recommendations:

Build a wise judgment based on freedom and democracy and wide politics participation as a way for achieving internal formulation, on a way that gives the power to face external challenges and pressures.

Keyword The Internal and External Challenges, The Jordanian Foreign Policy

الفصل الأول

المقدمة العامة للدراسة

أولاً: تمهيد:

تعتبر السياسة الخارجية للدول إحدى وسائل تكيفها مع محيطها الخارجي، وكذلك وسيلة من وسائل تقليص حدة الضغوط الداخلية والقيود الخارجية عليها خاصة بالنسبة للدول الصغيرة جغرافياً وذات المقدرات المحدودة (small states relations). بحيث تستخدم هذه الدول سياساتها الخارجية للحفاظ على أمنها وبقائها واستقرارها، بالإضافة لتأكيد استقلالها وتجسيد هويتها الوطنية. كما أنها تسخر سياساتها الخارجية قصد تعبئة الموارد المالية والمساعدات الخارجية، وجذب الإستثمارات الأجنبية والوصول إلى أسواق الدول الأخرى، بقصد تحقيق المكانة الدولية.

وفي ظل سعي هذه الدول لتحقيق أهدافها، فإن هذه الدول تجد نفسها ترتهن لمعادلة دولية معقدة تتضمن فرصاً محدودة، وقيوداً كبيرة، تستوجب التعامل معها بفاعلية تعزز إستغلال الفرص وتقليص القيود. كما يتطلب منها أن تخلق التوازن بين البيئة المتميزة والصعبة، وبين حاجياتها وضمن أمنها. حيث أن هذه الدول بحاجة إلى تحقيق متطلبات التنمية وبحاجة للمساعدات التي لا تكون بلا شروط أو ثمن ينال إلى حد ما من إستقلالية قرارها.

إن أهداف الدول الصغير جغرافياً وسبل تحقيقها قد تتباين مع مواردها والتي تأتي غالباً محدودة. الأمر الذي يفرض عليها عند صياغة سياستها الخارجية حساب التفاعل المعقد بين مكونات مجالات القيود والفرص على المستويين الداخلي والخارجي، وما تخلقه هذه المجالات من تحديات لصناع القرار فيها. (شليبي، 2008: 8)

وفق هذه المعطيات فإن الوضع الداخلي للدول الصغيرة يعرف على الأغلب ضعفاً هيكلياً وتأخراً في مستوى التطور والنمو يفرضه صغر الحجم الجغرافي والتعداد السكاني، ومحدودية الموارد وندرة المقدرات الوطنية. بينما تواجه على صعيد البيئة الخارجية سياقاً إقليمياً ودولياً يعرف العديد من التفاعلات يغلب عليه نمط الصراع بغرض تحقيق القوة والمصلحة، حتى لو تخلل ذلك علاقات من التعاون والمصالح المشتركة. (النجداوي "و"، 2014: 258)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القيود التي تفرض على مثل هذا النوع من الدول هي أكثر من الفرص المتاحة لها، مما يحد من البدائل المتاحة والحرية في التصرف، وبشكل يقلص من إرادتها في ترتيب سلم أولويات سياستها الخارجية، أمام متطلبات كثيرة وإمكانات محدودة، وسعيها للحصول على إحتياجاتها الأمنية والإقتصادية ومتابعة أهدافها الأخرى.

وعند النظر إلى التغيرات الراهنة والمتسارعة وما أضحى يعرفه النظام الإقليمي والدولي، فإن الدول المحدودة الموارد والعربية منها على وجه التحديد، أصبحت تعرف حالة من التراجع الغير مسبوق في دورها ومكانتها الدولية، كنتيجة للكّم الهائل من التحديات التي تعرفه، والتي تتطلب منها مواجهتها بواقع من الإمكانيات المحدودة، والقيود الصعبة.

فالدول العربية تمثل قسماً مهماً من دول العالم، وهي دول تواجه تحديات إقتصادية، وأمنية، وإجتماعية، وسياسية، في ظل تعقيدات داخلية وقيود خارجية، الأمر الذي جعلها عرضة للإكتشاف الأمني والإقتصادي، حيث فرض عليها إستخدام سياساتها الخارجية قصد صيانة أمنها وتعبئة الموارد الضرورية لإحتياجاتها التنموية وضمان إستمرارية بقائها. (هلال، قرني، 2002: 18-19)

هذا الأمر لا يتم تحقيقه دون مقابل في سياق إقليمي ودولي يطبعه تضارب القيم، والأهداف، وتناقض المصالح خاصة في ظل تبعثر إمكانيات، ومقدرات، وغياب للجهود العربية التي تعرف تباعداً وشتاتاً في العلاقات فيما بينها.

هذه الوضعية تستدعي منا الطريقة التي تتعامل بها هذه الدول والتميزة بضعفها الهيكلي وحاجاتها للمساعدات الخارجية للحفاظ على أمنها وبقائها، ضمن سياق خارجي سمته التفاعلات التي يغلب عليها نمط الصراع والتنافس من أجل القوة والمصلحة. (النجداوي، 2014 "أ": 23-24).

بناء على ما تقدم، فإن الدول تذهب إلى وضع برنامج للعمل يضم المبادئ والخطوط العامة لتوجيه سلوكها السياسي على المستوى الخارجي في المجتمع الدولي، وقد تضمن جملة المبادئ والأسس العامة للدولة في إعلان خاص أو ميثاق أو قد تصدر به الدولة دستورها، وهو ما يطلق عليه في حقل دراسة السياسة الخارجية بـ "البرنامج العلني للدولة". (سليم، 1984: 4)

وتقوم السياسة الخارجية الأردنية على مجموعة من المبادئ والأسس التي تمثل ثوابتها، والمشكلة للإطار العام للسلوك السياسي الأردني على المستوى الدولي. وقد جاء بعضها في ديباجة الدستور بينما ورد ذكر البعض الآخر في مواثيق المنظمات الدولية التي يحظى الأردن بعضويتها، بحيث تأتي جميع قرارات السياسة الخارجية ضمن الإطار أو البرنامج المحدد ولا تخرج عن نطاقه. (الفرسان، 2006: 12)

وعند النظر لحركية وشمولية البيئة الموضوعية المتضمنة لجملة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية وما تخلقه من تحديات، نجد بأن السياسة الخارجية الأردنية شأنها في ذلك شأن السياسة الخارجية لأي دولة أخرى، فهي ليست تعبيراً عن معطيات البيئة الداخلية فقط، أو تجسيدا لإنعكاسات تأثيرات البيئة الخارجية وحسب، بل هي عبارة عن تفاعل لجملة المتغيرات الداخلية والخارجية وما تفرضه من تحديات على حد سواء، والتي تشكل برمتها السلوك الخارجي للدولة. (النعمي، 2008: 17-20).

وفق هذا السياق، تمثل دراسة التحديات التي تعرفها السياسة الخارجية الأردنية على الصعيد الداخلي والخارجي ومعرفة المنطق الذي يحكمها مختبراً للفروض التي تتضمنها هذه الدراسة ومجالاتها، والتي ستشكل محور إهتمامنا وتحليلنا في الفصول البحثية من هذا البحث.

- ثانياً: الدراسات السابقة:

جاءت معظم الدراسات السابقة والمتعلقة بتحليل اثر معطيات البيئة الداخلية والخارجية وما تخلقه من تحديات في عملية صياغة توجهات السياسة الخارجية للدول العربية بشكل عام ضمن انواع الدراسات التقليدية التي تبين أو تصف أو تفسر هذه الظاهرة.

إن دراسة السياسة الخارجية للدول العربية كانت تعرف القصور خاصة في الحقل التقليدي والعلمي نتيجة إرتهان البحث والتحليل في سياسات هذه الدول لسيطرة النظرية الواقعية وارتباطها بالقوة. حيث تم اعتبار النمط السلوكي للدول العربية مجرد ردود فعل لسياسات القوى العالمية من جهة، وغير قادرة على تغيير نسق التفاعلات الخارجية لمصلحتها من جهة أخرى.

كما أن معظم الدراسات التي جاءت في هذا الحقل المعرفي تميزت بالخلط بين مستويات دراسة السياسة الخارجية، خاصة في التمييز بين مستوى صناعة السياسة الخارجية وصناعة القرار، ناهيك عن مستوى دور القائد ومدركاته في عملية صياغة التوجهات الخارجية العامة والخاصة للدولة.

إن تطور ظاهرة السياسة الخارجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى علم يمكن تحليله ورصد مستوياته ساهم في إيجاد العديد من الدراسات المهمة في هذا الشأن من جهة، كما أن استقلال الدول العربية وظهور تحركاتها على المستوى الدولي وتفاعلاتها داخل النسق الدولي ساهم في تعزيز الإهتمام بالدراسات التي تعنى بشأن دراسة وتحليل نمط وتوجهات السياسات الخارجية للدول العربية والتحديات والمتغيرات المؤثرة بها من جهة أخرى.

هذه الدراسات في المحصلة شكلت إرثاً أكاديمياً ينهل منه كل باحث في شأن السياسة الخارجية بما تكتفه هذه الظاهرة من معطيات وتحديات ومتغيرات وعوامل داخلية وخارجية ومستويات في التحليل والتفسير. ولا تشذ دراسة السياسة الخارجية الأردنية وأثر التحديات الداخلية والخارجية عليها عن ما سبق

أعلاه، كونها تمثل جزءاً من الدول العربية، بالإضافة لإمتلاكها إرادتها المستقلة التي تؤهلها لممارسة الدور الخارجي كدولة فاعلة في النظام الدولي عامة- والإقليمي خاصة.

وفق هذا السياق فإن الدراسة جاءت معتمدة على العديد من الدراسات الأكاديمية في هذا الشأن كما هو مبين في لائحة المراجع ومن أهمها مايلي:

- في الشق النظري:

1- (بالم، مورجان، 2011/ نظرية السياسة الخارجية): في هذه الدراسة يولي الباحثان إهتماماً معتبراً لنظريات دراسة وتحليل السياسة الخارجية بالإضافة للعوامل المؤثرة في صنعها وأثرها على سلوك الدول الخارجية، بالإضافة لتحليل دور مدركات وتصورات صناع القرار عن مكانة دولتهم في النظام الدولي. كما يقدم الباحثان مناهج وطرق دراسة السياسة الخارجية للدول وبيبين أن المقتربات المتبعة في دراسة السياسة الخارجية للدول الكبيرة وذات المقدرات القومية الضعيفة والفرق فيما بين سياساتها الخارجية.

2- (الحضرمي، 2013/ الدول الصغيرة: القدرة والدور، مقارنة نظرية): يعمل الباحث خلال هذه الدراسة على تقديم المقاربات النظرية والإطار التحليلي لظاهرة السياسة الخارجية خاصة الدول الصغيرة، كما يعرض الباحث السياق التاريخي لتطورها. كما يقدم الباحث تفسيراً للآلية التي ترتبط بها السياسة الخارجية بحركة صانع القرار وإثر المتغيرات الداخلية والخارجية عليه مستعرضاً أيضاً نظرية الدور وقدرة الدول الصغيرة وآلياتها على مواجهة التحديات التي تعصف بها إقليمياً ودولياً.

3- (بيتر، 2010/ صنع السياسة الخارجية المهارات الدبلوماسية): تضمنت هذه الدراسة شرحاً وافياً لظاهرة السياسة، ومقتربات تحليلها، ويعتبر الباحث أن عملية صنع السياسة الخارجية لهذه هي ناتجة عن جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي لها أثرها المباشر على سلوك الدولة الخارجي.

- في الشق الموضوعي:

1- (النجداوي، 2014/ أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية): قدم الباحث في هذه الدراسة شرحاً وافياً حول كيفية صناعة السياسة الخارجية للدول العربية وفق قواعد وأسس علم السياسة الخارجية، كما جاءت هذه الدراسة متضمنة للعديد من مجالات الدراسة كونه جاء في سياقها صناعة السياسة الخارجية الأردنية كأنموذج للتحليل إكتنف على متغيرات دراسة السياسة الخارجية والتحديات التي تشكلها هذه المتغيرات على صانع القرار الأردني في صياغته لتوجهه الخارجي، إضافة لأثر إنعكاسات البيئة الداخلية والخارجية وما تضمنته من تفاعلات في مستوياتها المختلفة على النمط السلوكي للسياسة الخارجية للدولة الأردنية.

2- (ابراهيم، 2014/ التحديات الداخلية الخارجية المؤثرة على الأمن القومي الوطني الأردني): يقدم الباحث في هذه الدراسة شرحاً عن التحديات الداخلية الخارجية التي يعرفها الأردن والمؤثرة في توجهاته الخارجية، والكيفية التي يتم من خلالها التصدي لهذه التحديات وكيفية تجاوزها.

3- (الثبيات، 2010/ اثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية): جاء الباحث في هذه الدراسة منصبا في بحثه على دور المتغيرات التي يعرفها النظام الدولي في توجيه السياسة الخارجية الأردنية، مبيّنا المراحل التي مثلت فيها هذه التغيرات فرصاً لصانع القرار وهامشاً للمناورة له، والمراحل التي كانت ذا وقع شديد أثقلت معها كاهل صانع القرار في صياغته لتوجهاته الخارجية.

- ثالثاً: مشكلة الدراسة:

إن معطيات البيئة الداخلية والخارجية فرضت ولا زالت على الأردن تحديات وتهديدات كان لها الأثر المباشر في صياغة وتشكيل سياسته الخارجية، حيث فرض على صانع القرار الأردني ضرورة

أخذ هذه المعطيات بالحسبان عند رسم السياسات وصياغتها سواء أكان ذلك على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية.

وفق هذا السياق، فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول تحليل أثر تحديات معطيات البيئة الداخلية والخارجية للدولة الأردنية على حركية سياستها الخارجية وصياغة توجهاتها ومواقفها، وذلك من خلال تحليل التحديات التي فرضها الوضع السياسي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي..، إذ دائماً ما ارتبط ذلك الأثر بضعف الإمكانيات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، سواء بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي أو الربيع العربي على المستوى الإقليمي خاصة أمام رهن التفاعلات السياسية التي تعرفها الدول العربية والتهديدات والتحديات الإقليمية.

رابعاً: فرضية الدراسة وأسئلتها:

تنتقل الدراسة من فكرة استبعاد الاعتماد على عامل محدد في تناول السياسة الخارجية، ليتم إقتراح تفاعل عدة عوامل أهمها على المستوى الداخلي "العامل الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي والعسكري" وعلى المستوى الخارجي "الدولي والإقليمي" والتي من شأن تفاعلها الوصول لنمط سلوكي معين. من ثم تطرح الدراسة فرضية نسعى من خلال البحث والتحليل محاولة التثبت من صحتها مؤداها:

(أن الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية من شأنها الإنعكاس على سياسته الخارجية: توجهاً، وصياغةً، وسلوكاً، ودوراً).

- اسئلة الدراسة :

يقتضي البحث ومحاولة الإجابة على مشكلة الدراسة المطروحة أعلاه الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تهدف إلى محاولة الوصول إلى الإلمام بالموضوع بجوانبه المتشعبة، وتهم هذه التساؤلات الإجابة على:

- 1- إلى أي حد يمكن القول بأن توجهات السياسة الخارجية الأردنية قد جاءت متأثرة بما تفرضه معطيات بيئتها الموضوعية داخليا وخارجيا؟
- 2- ما مدى إنعكاس معطيات البيئة الداخلية والخارجية على السلوك السياسي الخارجي الأردني وفي صياغته لمواقفه تجاه التفاعلات الكامنة في محيطه الخارجي؟
- 3- ما هي التحديات التي فرضتها البيئة الداخلية والخارجية والتي يمكن إعتبارها ذات أثر مباشر على السياسة الخارجية الاردنية خلال الأعوام 2010 إلى 2014؟
- 4- ما هي السياسات التي تم إتباعها أو يمكن للأردن أن يتبعها لمواجهة التحديات داخليا وخارجيا؟

- خامساً: أهمية الدراسة:

من الناحية النظرية: تكمن أهمية موضوع الدراسة في محاولته تحليل العناصر الرئيسية المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة والعناصر التفسيرية التي تتضمنها، والتي تؤثر في تشكيلها، وما تكتنفه من متغيرات وما تفرضه من تحديات داخلية وخارجية، بالإضافة لتقديم الدراسة إطاراً نظرياً لمفاهيم السياسة الخارجية والأطر العلمية في تحليلها ودراستها.

من الناحية العملية: تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تحلل أثر المتغيرات الداخلية والخارجية المشكلة لجملة التحديات لصانع القرار الأردني، ومدى حضورها، ومدى كون أشد وقعا عليه في عملية صياغته لسلوكه الخارجي.

كما تبرز أهمية الدراسة في تناولها تحليل التحديات الداخلية والخارجية في مرحلة شهدت وتشهد تحولات سياسية مهمة خاصة في النظام الإقليمي، وهذا يضع الاردن أمام مسؤوليات من الأهمية بمكان التصدي لها ومواجهتها والتكيف مع ما تفرزه من تغييرات على جميع الأصعدة خاصة السياسية والإقتصادية منها.

ذلك ان مثل هذه الأوضاع تتطلب فهماً وإدراكاً لها، ولطبيعة مخاطرها ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها والحد من تأثيراتها السلبية. ناهيك عن أن هذه الدراسة توفر دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على حد سواء في فهم معطيات البيئة الموضوعية المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية بشكل علمي وأكاديمي ممنهج، مبرزة أهم التحديات الداخلية والخارجية في الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2014 والمؤثرة في تفاعلاتها وما تمخض عنها من تغيرات ومتغيرات على سياسة الأردن الخارجية.

- سادساً: أهداف الدراسة:

تتوخى الدراسة تحقيق جملة من أهداف أهمها:

- معرفة النمط الذي يحكم السياسة الخارجية الأردنية والأطر المؤاتية لدراستها.
- استظهار بعض من السلوكات الإستراتيجية والتكتيكية التي يتبعها النظام الأردني للمحافظة على أمنه واستقراره وفعالية دوره في ظل معادلة يحكمها التعقيد الداخلي والوضعية الإقليمية المضطربة والضغط الدولي.
- تناول التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الاردنية وتحليلها وفهم طبيعتها خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2014.
- تسليط الضوء على ادارة الدولة الاردنية وقدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، والحد من تأثيرها على السياسة الخارجية الاردنية في ضوء تأثيرات البيئة الخارجية.

- سابعاً: حدود الدراسة:
- الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة فترة زمنية تمتد في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين من عام 2010 إلى عام 2014.
- الحدود المكانية: تشتمل الدراسة على عناصر البيئة الداخلية والخارجية المشكلة لتحديات مؤثرة في السياسة الخارجية الاردنية.
- محددات الدراسة: إن كثرة المتغيرات والمحددات والتحديات المؤثرة في السياسة الخارجية الاردنية وتشعبها يجعل من الصعب تحديدها وتحليلها في دراسة واحدة.

- ثامناً: مصطلحات الدراسة:

- التحديات: هي "تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية". (عبد التواب، 2010: 7)
- وتذهب التحديات في هذه الدراسة لمتغيرات دراسة السياسة الخارجية والتي تشكل للأردن جملة من التحديات كونها نابعة من معطيات البيئة الداخلية والخارجية والتي لها وقعها وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية ونمط سلوكها وتوجهها.
- البيئة الداخلية: والتي تعرف على أنها: "العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع داخل محيط المجتمع وخارج إطار النظام السياسي". وتضم هذه البيئة العامل الجغرافي، السكاني، الاقتصادي، والعسكري. (الهزيمة، 2004: 15)

كما تشير البيئة الداخلية إلى طبيعة النظام السياسي، خصائصه، التوجهات المجتمعية داخله. هذه المعطيات تقوم فيما بينها بعملية تداخل وتفاعل دينامية تشكل الأساس الموضوعي الذي ينطلق منه صانع القرار في صياغته لسياسته الخارجية. وبالنسبة لصانع القرار الأردني فقد شكلت جملة معطيات

البيئة الداخلية تحديات أتاحت له الفرص أو خلقت له قيود في نمط تعامله مع التفاعلات الداخلية والخارجية. (النجداوي "ب"، 2008: 10)

البيئة الخارجية: والتي تعرف على أنها: "العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة". وتضم هذه البيئة المتغيرات الإقليمية والدولية وما تخلقه من تحديات لصانع القرار الأردني. (الهزيمة، 2004: 16)

حيث أن جملة التفاعلات الكامنة في البيئة الخارجية تتفاوت درجة تأثيرها على صانع القرار بالدرجة التي تحددها معطيات البيئة الداخلية وما تشتمل عليه الدولة من مقومات ومقدرات قومية. وفيما يتعلق بتعريف السياسة الخارجية سنتناوله بشيء من التفصيل حين التطرق للإطار النظري للسياسة الخارجية وذلك على نحو يخدم الترتيبية والمنهجية العلمية والعملية المتبعة في هذه الدراسة.

- تاسعا: منطلقات الدراسة " ثوابت وأهداف السياسة الخارجية الأردنية":

إن البحث في السياسة الخارجية الأردنية ومعرفة أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على توجه هذه السياسة، والوقوف على إنعكاس التحديات الخارجية والداخلية على أبعاد وتوجهات وسلوكات السياسة الخارجية الأردنية، يقتضي منا معرفة وقبل كل شيء ثوابت هذه السياسة وأهدافها وذلك من أجل المساعدة على تحليل وفهم الموضوع محل الدراسة.

- ثوابت السياسة الخارجية الأردنية:

- التزام الأردن المبدئي والثابت بالقضية الفلسطينية.
- احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- احترام المعاهدات والاتفاقيات والوفاء بها.
- الإيمان بضرورة تحقيق الوحدة العربية.

- رفض استخدام القوة والتوجه في حل النزاعات إلى الخيارات السلمية.
- صيانة السلم والأمن الدوليين. (الهزيمة، 2004: 123-137).

- أهداف السياسة الخارجية الأردنية:

- حفظ استقلال الكيان السياسي الأردني وحماية سيادته ووحدة أراضيه.
- رعاية المقدسات الإسلامية والعمل على إبقاء حضور ومشاركة أردنية على صعيد العمل الإسلامي.
- إتباع سياسة الحياد الإيجابي وسياسة عدم الإنحياز.
- تحقيق المصالح الأردنية.
- الإلتزام بمشاركة أردنية على الصعيد القومي في مختلف المجالات.
- الوصول إلى بيئة مستقرة على الصعيد الإقليمي. (المشاقبة، 2002: 16-22).

- عاشرا: منهجية الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على مناهج ومقتربات عدة لتحليل السياسة الخارجية بغرض إستيعاب الظاهرة محل الدراسة. حيث أن القارئ لهذه الدراسة سيجد بين ثناياها مزيجا من المناهج التي فرضتها طبيعة البحث وطبيعة المراحل المعالجة، وذلك من باب التحليل المنهجي السليم للموضوع. إذ اعتمدت الدراسة على منهج علمي تتداخل في نسقه عدة مناهج وذلك بدءا بالمنهج التحليلي وأسلوب دراسة الحالة، وذلك لأهمية هذا المنهج في دراسة السياسة الخارجية. (النجداوي "ب"، 2008: 7)

ويؤكد "إيدوين" في هذا الصدد على أهمية منهج دراسة الحالة (case study) في حقل السياسة الخارجية بقوله: "إن دراسة الحالة مفيدة وبالذات في إظهار واكتشاف العلاقات بين المفاهيم النظرية المهمة في عملية صناعة السياسة العامة الخارجية على وجه الخصوص وتوظيف هذه المفاهيم لدراسة هذه العلاقات في العالم الحقيقي". (تليلان، 2001: 10-11).

وعليه فالمنهج الوصفي التحليلي من المناهج المهمة في تحليل العلاقات التفاعلية بين المتغيرات التي تكتنفها الدراسة، كما يتيح هذا المنهج إمكانية دراسة حالات مختلفة ضمن دراسة واحدة ويسمح بالانتقال إلى مستويات متعددة من التحليل آخذين بعين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية والتي تعتبر جوهر دراستنا، كما يساعد هذا المنهج على الربط بين السياسة الخارجية ومحيطها الداخلي والإقليمي.

وبما أن السياسة الخارجية الأردنية ترتبط بمنعطفات تاريخية مهمة وحاسمة لها أثرها على الأردن وتداعياتها على باقي الدول الأخرى التي يشملها محيطه الخارجي فقد كان لابد من اللجوء إلى المنهج التاريخي، لما يوفره من إمكانية الاستشراف المستقبلي للأحداث انطلاقاً من الدراسة العملية للواقع في الماضي.

ذلك أن هذه الدراسة بالإضافة لرصدها السياسة الخارجية الأردنية في الفترة الممتدة من الأعوام 2010 إلى عام 2014 فإن بحثنا لا يخلو من نظرة استشرافية لمحيط الأردن الإقليمي والدولي، وبالخصوص منطقة الشرق الأوسط، في ظل المتغيرات الجديدة والتحديات التي تعرفها دول المنطقة.

- الحادي عشر: مقارنة تحليل موضوع الدراسة:

تقترح الدراسة للبحث في أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية أسلوباً يتم الإعتماد فيه على كون المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية وهي جملة العوامل ذات الأثر المباشر أو الغير مباشر في توجيه سياسة الدولة على المستوى الخارجي، تعني بالنسبة للدولة الأردنية وبالرجوع لمقدراتها القومية الوطنية، تحديات خلقتها معطيات البيئة الداخلية بمحدوديتها، وقيودا فرضتها البيئة الخارجية بتفاعلاتها، والتي كان لوقع إنعكاسها على صانع القرار الأردني الأثر في عملية صياغته لتوجهاته وسلوكه الخارجي.

بناءً على ما سبق، وعلى نحو يخدم أهداف الدراسة العلمية والعملية بشكل أكاديمي ممنهج يتم فيه تحليل السياسة الخارجية على كونها ظاهرة ذات خصائص محددة، ولها آليات معينة لتحليلها ووصفها، من ثم يتم إسقاط ذلك على أنموذج الدراسة السياسة الخارجية الأردنية للكشف عن التحديات التي أملتها جملة المعطيات والتفاعلات في المستوى التحليلي/ الداخلي والخارجي، مقدمين من خلال هذه الدراسة محاولة للوقوف على مكامن الخلل التي تتركه هذه التحديات في سياسة الأردن الخارجية وسبل تخطيها والتصدي لها.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للسياسة الخارجية

شهد حقل الدراسات السياسية تطوراً ملحوظاً وهاماً في مجال الدراسات الدولية، واتضح ذلك من خلال تطور المعالجة المنهجية والنظرية لكثير من موضوعات السياسة الدولية، ولعل أهمها "السياسة الخارجية" وما شهدته حقل دراساتها من تطورات مفاهيمية ونظرية ومنهجية، وقد واكب هذا التطور ظهور العديد من المدارس الفكرية لإحاطة مفهوم وممارسة "السياسة الخارجية" وأهدافها وطرق تفسيرها والتنبؤ بما ستؤول إليه من نتائج وتوقع الممارسات المرتبطة بها.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

لقد تطورت النظرة للسياسة الخارجية من مجرد اعتبارها أداة تعنى فقط بتمثيل ورعاية مصالح دولة ما لدى الدول الأخرى إلى كونها مكوناً مركزياً للسياسة العامة للدولة ترتبط ارتباطاً كاملاً بالأهداف الأساسية لها وبصورة أصبح يصعب معها رسم خطوط واضحة بين السياسة الخارجية وبين المكونات الأخرى للسياسة العامة بأبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، أو بأبعادها الداخلية، مما جعل إدارة هذه السياسة أكثر تعقيداً من مجرد إدامة وتنمية العلاقات الخارجية أو الدبلوماسية.

بناءً على ما تقدم، فإذا كان صانعو السياسة الخارجية يواجهون صعوبات فرضتها طبيعة الظاهرة وذلك للعديد من الاعتبارات والمتغيرات والتفاعلات التي تدخل في حساباتهم، فإن التعقيدات التي تواجه الباحثين في السياسة الخارجية لا تقل شأنًا عن ذلك. (النجداوي "أ"، 2014: 84).

وفي هذا السياق كان لا بد لنا من الكشف عن الإطار النظري للسياسة الخارجية والذي يمثل مدخلاً لدراسة السياسة الخارجية على نحو علمي يخدم أهداف هذه الدراسة ويبين مقتربات تحليلها.

المطلب الأول: في مفاهيم السياسة الخارجية "التعريف، الأدوات، الأهداف".

- أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية من المفاهيم السياسية التي تم تناولها من جهات نظر، فهناك تعريفات متعددة تنوعت بتنوع المدارس الفكرية التي تدرس السياسة الخارجية. فقد وصفها البعض بأنها: "مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة". (ميرل، 1981: 16)

كما ذهب بعض المُحدثين من علماء السياسة إلى أن السياسة الخارجية هي: "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول". (غالي، عيسى، 1982: 209)

هناك اتجاه في الأدب يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي. وقد ذكر "محمد السيد سليم" في كتابه "تحليل السياسة الخارجية" بعض آراء الكتاب السياسيين ومن ضمن هؤلاء "سيبوري" (Sibore) الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها تنصرف أساساً إلى أهداف الوحدة الدولية. فالسياسة الخارجية عنده هي: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان". (سليم، 1984: 23)

وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة. ومنهم "مودلسكي" (Modelsky) الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المدخلات والمخرجات. (ابو طه، 2011، 5)

ويقدم "روزناو" (Rosenao) أكثر التعريفات شمولاً، فهو يعرف السياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في

النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً. (Rosenau، 1974، P:6)

وهناك من عرف السياسة الخارجية على أنها مرادف للسلوك الخارجي ومن ذلك تعريف الأستاذ (Charles Herman) والذي يرى بأن السياسة الخارجية "تتكون من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم والتي يعنون بها التأثير على سلوك الوحدات الدولية الخارجية". (Herman، 1982، P:22)

بينما يذهب الأستاذ "د.حامد ربيع" في تعريف السياسة الخارجية على أنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أي إن نشاط الجامعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندمج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية". (ربيع، 1979: 13)

أما "موسوعة السياسة" فقد عرفت السياسة الخارجية على أنها: "تنظيم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول وأمنها وحماية مصالحها الإقتصادية والسياسية...، وهناك عوامل رئيسية تؤثر في تحديد خطوط السياسة الخارجية، كطبيعة نظام الدولة الداخلي وموقعها الجغرافي والقوة العسكرية والموارد الطبيعية وعدد السكان والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري..". (الكيالي، 1993: 386-387)

والواقع أن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.

وقد حاول الكثير من المنهجين في مجال دراسة السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية، فقد تعددت هذه التعريفات بتعدد المدارس الفكرية والمنهجية التي تتناولها وباختلاف الموضوعات المرتبطة بالسياسة الخارجية. (أبو طه، 2011: 4)

إن تباين العديد من التعريفات الواردة في الأدبيات السياسية المختلفة، قد لا يؤدي إلى الإعتماد على تعريف معين، بقدر البحث عن أهم النظريات والمناهج التي تناولت دراسة السياسة الخارجية ومحاولة اسقاط بعض التعريفات على أثر التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الأردنية والذي سيشكل محور اهتمام الدراسة فيما يلي:

- ثانياً: أدوات السياسة الخارجية:

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وكذلك تعبئة العديد من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. ذلك أنه دون توفر الموارد والمهارات اللازمة يصبح من الصعب تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر.

وحتى في تلك الحالة، فإن إيكال تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبئ تحقيق الهدف.

وبصفة عامة فإن أدوات السياسة الخارجية تعرف بأنها: "تلك الموارد الإقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية". (النجداوي "أ"، 2014: 17).

ويقسم د. محمد السيد سليم أدوات السياسة الخارجية إلى ثماني أدوات أساسية هي: (سليم، 1984:

82-83).

1- الأداة الدبلوماسية.

2- الأداة الإقتصادية.

3- الأدوات العسكرية.

4- الأدوات السياسية الداخلية.

5- الأدوات الإستخبارية.

6- الأدوات الرمزية.

7- الأدوات العلمية والتكنولوجية.

8- الموارد الطبيعية.

- ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية:

تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى ترتيب أوضاع مستقبلية خارج حدودها خدمة لمصالحها. وكلما إمتلكت الدولة عناصر القوة، كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الخارجية، ناهيك على أنها تصبح قادرة على خدمة مصالحها القومية التي تشمل حماية الدولة وضمان أمنها. (الرمضاني، 1991: 323-236)

لقد حدد الباحثون في حقل دراسات السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تشكل إطاراً عاماً لسياسة أي دولة أبرزها:

1- حماية الذات: "ويقصد بها صيانة استقلال الدولة وسلطتها في اتخاذ القرار، ومشروعيتها الدولية. وهي تعني حماية كيانها وأرواح السكان وقيمها الإجتماعية ونظمها السياسية".

2- الأمن: "وبعني محاولة خلق نظام إقليمي أو عالمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي للدولة".

3- الرفاهية الإقتصادية: "حيث يعتبر أن الحصول على مصادر وأسباب الثروة الإقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية".

4- الهيبة الدولية: "حيث تسعى الدول إلى مكانة متميزة في النسق الدولي". (النجداوي "أ"، 2014: 18)

المطلب الثاني: آليات دراسة السياسة الخارجية "النظريات، المناهج، المقتربات".

- أولاً: نظريات دراسة السياسة الخارجية:

تتعدد النظريات التي تحاول فهم طبيعة سلوك الدول فيما بينها، باختلاف الرؤية الفلسفية لطبيعة وأصل العلاقات بين الدول، وظهرت العديد من المدارس الفكرية التي وضعت أطراً نظرية لتفسير توجهات وسلوك الدول، ومن أشهر هذه النظريات التي تناولتها العديد من أدبيات علم السياسة الخارجية:

1- النظرية الواقعية: (Realism):

تتبنى النظرية الواقعية موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر. بحيث أن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولاتدين العدوان على بعض الشعوب ولاتدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية) لا بل (مطلوبة) لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، إن أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم رائد هذه المدرسة "هانز مورغنتاو" يؤمنون عادة بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لاتحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية "مذهب التجارة". (الحضرمي، 2013: 49)

إن الواقعية السياسية تؤمن بأن سياسات الدول شأنها شأن المجتمعات عامة تهيمن عليها القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، ولكي تطور المجتمع علينا أولاً أن نفهم القوانين

التي يعيش وفقها المجتمع، إن هذه القوانين الموضوعية تعمل بطريقتها الخاصة ودون أن تتأثر برغباتنا الخاصة.

ولذلك عندما نحاول أن نتحداها فإننا سنفشل، ولذلك فإن أنصار المذهب الواقعي يؤمنون بإمكانية التوصل إلى تطبيق نظرية سياسية واقعية تأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين الموضوعية وتقوم على أساس موضوعي يعتمد على دعم الفكرة بالبراهين والمنطق بدلاً من الاكتفاء بالتحليل المثالي للأمر المنفصل عن الوقائع والمتأثر بالتفكير المثالي للفرد وبأهوائه وأمنيته الخاصة. وتستند المدرسة الواقعية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتمتد جذور القوانين السياسية أساساً إلى أعماق الطبيعة البشرية والطبيعة البشرية لم تتغير منذ ظهور الفلسفة الكلاسيكية الخاصة بالصين أو الهند أو اليونان والتي حاولت جاهدة أن تفهم هذه القوانين التي تحكم الطبيعة البشرية.

انطلاقاً من هذه الفكرة فإن تحدي كل ما هو قديم وأزلي فقط بهدف التحديث قد لا يكون مفيداً إذ أن ليس كل ما هو قديم سيء بالضرورة، لا بل إن أنصار الواقعية يؤمنون أن نظريتهم التي تعود أصولها إلى القدم قد تعرضت للتمحيص عبر الخبرة والتجربة ولذلك فإنه لا يجب رفض هذه النظرية فقط لأن جذورها تمتد في القدم إذ أن الحاضر لا يتفوق على الماضي بأي وجه من الوجوه. (بيتر، 2009: 24)

تدعو النظرية الواقعية إلى فهم الوقائع واستخلاص الحقائق عبر إعمال العقل والفكر لا العاطفة وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتتعامل هذه المدرسة مع السياسة على أنها مجال قائم بذاته وجانب منفصل تماماً عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد أو الأخلاقيات أو الديانات، كما تفترض هذه المدرسة أن البواعث التي تحرك أفعال أي سياسي وتفكيره لا بد وأنها متمحورة حول مفهوم القوة، وانطلاقاً من هذا الافتراض يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان تتبع وتوقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل على الصعيد السياسي. يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان توقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل. (عارف، 1998: 29)

إن النظرية الواقعية تركز على مفهوم القوة المتعدد، ومحدد للعلاقات بين الدول (توازن القوى)، وهي رؤية صراعية تركز على المصالح وتفصل بين القوة والأخلاق، وهي تقترب من نظرية الفوضى (Anarchy) عند "هوبز"، ولكن يعود الفضل لأول من نظر إلى فكرة الواقعية الفيلسوف الايطالي "ميكافيلي" (1527 - 1469)، إلا أنها شهدت تعاضماً وتطوراً من حيث الممارسة والتنظير السياسي والأكاديمي، بحيث تأتي نظرية الواقعية اليوم بكل ما ادخل عليها من تجديد في مقدمة النظريات القادرة على تفسير سلوك الدول، وهي تركز على عناصر رئيسية. (المعيني، 2009: 18-19)

ومن هذه العناصر المكونة للتنظير الواقعي في دراسة العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية للوحدة الدولية، التي تنصرف الى المقدرات الواقعية مثل: (ابو طه، 2011: 4-5)

* العنصر الايدولوجي: الأيدولوجية هي الحافز المنظم الذي يجمع الشعب وراء فكرة/فلسفة ما، كي يحفز الشعب ليطيع ويعمل لتحقيق أهدافه، وهي تبرر سياستها الخارجية على أساس إيديولوجي فكري وعقائدي، يسمح للدارس توقع تفاعل الدولة مع محيطها وفق الخطوط الإيديولوجية التي اتضحت من خلال ممارستها للسياسة الخارجية.

* العنصر السياسي: هذا العنصر يتعلق بكل جوانب السياسة والدبلوماسية، علاقات الدول الدبلوماسية في ما بينها. وبما أن هناك مجتمع دولي تتمثل السياسة الخارجية في تفاعل وتعاون هذا المجتمع ما بين الدول، وهي تعتمد على الدبلوماسية والتحركات السياسية، من خلال الاعتماد على مقومات ذاتية تجعل من السياسة الخارجية للدولة تخدم عبر الدبلوماسية السياسية أهداف الدولة الخارجية.

* العنصر الحربي: هذا العنصر يتعلق بجيوش الدول، المقدرات المادية العسكرية من معدات وطائرات وجيوش وأنواع الأسلحة ومدائها الاستراتيجي، أي التصنيع العسكري، والعلم والتكنولوجيا التي

تتيح للدولة بناء ترسانة عسكرية قوية لردع العدو، هذا العنصر الحربي هو الأهم في نظرية الواقعية (Realism)، فبهذا العنصر تعرض كل دولة عضلاتها لتردد الدول الأخرى.

* العنصر الاقتصادي: كل دولة يجب أن تكون لها قوه اقتصاديه/ماليه. وهنا نجد القوى العاملة من الشعب، والشركات والمصانع التي تلبى احتياجات الاقتصاد الوطني، وأيضاً أن تكون هذه الشركات عالمية. ويعتبر عنصر الاقتصاد اليوم من أهم العناصر التي يجب أن تحظى باهتمام الدولة، حتى تضمن لنفسها سياسة خارجية قائمة على المنفعة وليس على الاستغلال. اما الواقعية الجديدة Neo-realism فهي نظرية تتطلق من المستوى النظامي تؤكد على الكثير من المسلمات التي نادى بها الواقعية الكلاسيكية غير أنها ترى بأن سبب كل الصراعات على القوة هو طبيعة النظام الدولي وليس وظيفة لطبيعة الدولة. إن الدول توجد في النظام الدولي الذي تغيب فيه حكومة عالمية فلا أحد يمكن أن يحمي الدولة ولا وجود لقواعد غير قابلة للخرق، ففوضى النظام الدولي تسمح للدول باللجوء إلى كافة السلوكات التي تمكنها من الحصول على زيادة في القوة والدفاع عن نفسها من أجل البقاء فالقوة تخلق المنافسة بين الدول لأنها تؤدي إلى حالة من التهديد بحيث تحاول كل دولة ضمان أمنها سواء بالدفاع أو بالمبادرة بالهجوم.

حيث أن حاجة الكثير من الدول وبحثها عن وضعية اقتصادية أفضل جعل من سياستها الخارجية رهينة بإرادة دولية خارجة عن إرادة الدولة، وبهذا تولي النظرية الواقعية أهمية خاصة في تفاعلات اليوم للعوامل والمقدرات الاقتصادية خصوصاً العلاقات الاقتصادية الدولية.

2- النظرية الليبرالية: (Liberalism)

تقوم هذه النظرية على أن العلاقات بين الدول يجب أن تكون ايجابية، والخلافات على الساحة الدولية يجب حلها عبر الحوار بين الدول، أي سلمياً دون حروب، وبطريقة ديمقراطية، تم الانتقال من النظرية الواقعية إلى النظرية الليبرالية من خلال الثورة الصناعية في أوروبا أوائل القرن التاسع عشر، والتغيرات التي شهدتها أوروبا من تصاعد قوة العمل والحرية، ومعها حرية رأس المال، وتؤمن هذه

النظرية بأن القوة الاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية، هي من يلعب الدور الأكبر في نهوض الدولة، ووصولها للرفاهية.

إن تصنيف هذه النظرية للمعادلة عنصر القيم ولهذا يسميها البعض المثالية وهي نظرية تنطلق من مستوى الدولة وتؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي وليس فقط الصراع، إن الدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والانشغال بمسألة القوة بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة باعتبار أنها عاشت تجارب تاريخية كثيرة اكتشفت من خلالها أن إستراتيجية التعاون أحسن وأفيد من الصراع. تحاول الدول دعم قوة القانون الدولي وهي (الدول) قوة تقدمية (PROGRESSIVE FORCES) في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية. يمكن لهذه النظرية أن تفسر الحرب الباردة انطلاقاً من الطبيعة الاستبدادية والإجرامية للنظام السوفيتي، واختلاف القيم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن أن تشير إلى المراحل الكثيرة من أشكال التعاون التي تخللت الحرب الباردة (غياب المواجهة المباشرة، اتفاقيات مراقبة الأسلحة..).

(سليم، 1984: 14-15)

3- نظرية المجتمع الدولي المنظم: (INTERNATIONAL SOCIETY)

تقف نظرية المجتمع الدولي بين الواقعية والليبرالية، وتقوم على أساس تقنين العلاقات التصارعية وضبط استخدام القوة من خلال جهاز أممي قائم على التفاهم والتنسيق الدولي، وهو ما تجسده فكرة "الأمم المتحدة"، ويتم مع هذه النظرية شرح سلوك الدول على أساس من النظام الدولي والضابط التي يفرضها المجتمع الدولي، وتصبح معه السياسة الخارجية للدول تتجه نحو التوائم والالتزام مع هذا النظام، وقد وجدت جذور هذه الفكرة من الفيلسوف "جون جاك روسو" (1778-1712) وتبعه العديد من النظريات التي ركزت على أهمية البعد القانوني في العلاقات الدولية. (نافعة، 2007: 154)

4-نظرية المباريات (game theory):

وتعني هذه النظرية الأسلوب الذي يعتمد عليه اللاعب في اللعب منذ بدايته وحتى نهايته.

حيث تأتي نتيجة اللعبة على أساس أن ربح كل لاعب يتحدد باستراتيجية. لذلك تهدف هذه النظرية إلى الكشف عن الأسلوب المعتمد في سياسة كل طرف من الأطراف المشاركة. وتوصل "فو نيومان" عام 1928 إلى توضيح كيفية اتخاذ القرارات في المواقف التي تتميز بالصراع المنافسة على المستوى الخارجي. (سليم، 1984: 29)

إن نظرية المباريات أو اللعب تختلف ويختلف المنظور إليها بحسب استخدامها، بحيث في السياسة الخارجية يحاول اللاعب أعمال فكره ليتخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين آخرين، ويحاول اللاعب في هذه اللعبة أن يحقق أكبر عدد من الأرباح أو أن يقلل قدر الإمكان من خسائره في ظل ظروف يحيط بها الغموض وتفتقر إلى المعلومات الكاملة، ولذلك يصبح على اللاعب أن يحاول تقدير الاحتمالات وتكهن ما قد يقوم به اللاعب الآخر من أفعال. (سلطان، 2008: 57)

بالنسبة لأنصار الواقعية فإنهم يعتقدون أن إمكانية الربح في مثل هذه اللعبة تساوي صفر إذ أن ما يربحه لاعب ما يقف مقابل ما يخسره لاعب آخر.

أي أنه إذا ربح اللاعب الأول خمسة مثلاً فإن اللاعب الآخر يخسر خمسة أيضاً وبذلك يصبح الناتج صفراً، ولكن بالنسبة للمدارس الأخرى حيث تعتمد اللعبة أيضاً على لاعبين اثنين تتفاوت الأرباح والخسائر ولا تتساوى على الإطلاق، لا بل يصبح بالإمكان أن يحقق اللاعبان الربح ولا يخسر أي منهما، أي أن اللعبة تحقق في النهاية مبلغاً إيجابياً. وفي بعض الألعاب، قد يخسر الفريقان وفق مبالغ متفاوتة وبدرجات مختلفة. وهذه اللعبة تتضمن عادة أكثر من لاعبين اثنين أو أكثر من فريقين اثنين. (الأكاديمية السورية للتدريب، 2009)

وقد أدت نظرية اللعبة هذه إلى نشوء قوى الردع وسباق التسلح اللووبي، وكانت نظرية اللعبة أيضاً الأساس الذي قامت عليه الدراسات حول كيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي، ولكن المشكلة الأساسية التي تخلقها هذه النظرية هي أن القرار العقلاني بالنسبة للاعب ما (والذي يعادل دولة ما) قد يتمحور حول الفرار إلى جانب العدو بدلاً من المخاطرة عبر التحالف مع لاعب آخر (أي دولة أخرى)، إن التعامل مع هذه المشكلة قد أصبح مجال الاهتمام الرئيسي للكثير من الدراسات التي كتبت عن الحكومات العالمية والاندماج الإقليمي وحل النزاع. (الأكاديمية السورية للتدريب، 2009)

ثانياً: مناهج دراسة السياسة الخارجية:

تناولت الدراسات الدولية في مجال السياسة الخارجية بطرق مختلفة وعرفت مناهج متعددة في دراسة أسباب ودوافع ومرتكزات تصرف الدول الخارجي، وتباين أهداف الدول وغاياتها من سياساتها الخارجية، حيث الأهداف ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية.

وعند البحث في مناهج دراسة السياسة الخارجية يصعب إيجاد منهج ثابت تسيّر عليه أي وحدة من الوحدات الدولية في طريقة تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى على أن أهم هذه المناهج هي: (النجداوي "أ"، 2014: 12)

1- المنهج الأيدولوجي:

حيث يفترض هذا المنهج أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. حيث يتم تصنيف السياسة الخارجية إلى ديمقراطية، وحررية، واشتراكية، ومحبة للسلام، أو عدوانية. (مكريدس، 1966: 27)

2- المنهج التحليلي:

وفق هذا المنهج يفترض بأن للسياسة عدة مقومات، منها تقاليد الدولة التاريخية، وموقعها الجغرافي، والمصلحة الوطنية، وأهداف الأمن وحاجياته. حيث أن على المراقب الذي يريد فهم السياسة الخارجية لأية دولة أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو أكثر منها. (مكريدس، 1966: 28)

- ثالثاً: مقتربات دراسة السياسة الخارجية:

إن الباحث في السياسة الخارجية يجد بأن هنالك العديد من المقتربات التي تسيطر على دراسة السياسة الخارجية بشكل عام وعلى دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث بشكل خاص التي سنوليها هنا البحث والتحليل.

1- الإقترب النفسي:

ينظر من خلال هذا الإقترب للسياسة الخارجية على أنها تعبير عن انطباعات، أو نزوات، أو مزاجية للقائد السياسي. وبناء على وجهة النظر هذه فإن ملوك الدول ورؤساءها هم مصدر السياسة الخارجية.

ويرى "شليز" بهذا الصدد أن صنع السياسة الخارجية طبقاً للفردية هي مجرد "علاقات عامة" تهدف إلى تحسين صورة الدولة وتدعيم شعبية قائدها، وصرف النظر عن المشاكل التي تعاني منها نحو انتصارات خارجية مظلمة. (هلال، قرني، 2002: 14-15)

2- إقترب القوى العظمى:

ظهر هذا المقتررب في دراسة السياسة الخارجية بين أواسط التقليديين أمثال "هانز مورجنتاو"، حيث وفق هذا المقتررب يتم النظر للسياسة الخارجية للدول النامية على أنها دالة على الصراع بين

الشرق والغرب ومفتقدة للإستقلالية. بحيث أن السياسات الخارجية للدول النامية لا تعدو عن كونها مجرد ردة فعل لمبادرات ومواقف خارجية. (النجداوي "د"، 2014: 85)

3- الإقترب الإختزالي أو بناء النموذج:

وفق هذا الاقترام ينظر إلى السياسة الخارجية للدول النامية على أنها تتحدد بنفس العمليات العقلانية المحسوبة تماما كالسياسة الخارجية للدول المتقدمة. هذه الرؤية تقوم على افتراض أن سلوك الدول بغض النظر عن حجمها، أو قوتها، أو مقدراتها، أو حضورها في النسق الدولي تتبع نموذجا عقلانيا لصنع القرار مدفوعا بعوامل أمنية تهدف إلى تدعيم قوم الدولة. (هلال،قرني، 2002: 16-18)

4- اقتراب المطالب والحاجات:

يفترض هذا الإقتراب أن السياسة الخارجية للدول النامية يختلف في أساليب أساسية، بسبب الظروف والقيود الخاصة الناتجة عن الاختلاف في مستويات التحديث التي تولد بعض الاحتياجات أو الشروط التي سكون لها تأثير في السياسة الخارجية. وتحتاج المطالب إلى موارد، كما أنها تنتج ضغوطا على القادة السياسيين الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم أهمية القضايا الاقتصادية في السياسة الخارجية لأية أمة. (A.K Hey، 2003/10-9/P)

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية.

يعنى بمحددات السياسة الخارجية العناصر والمتغيرات التي يكون لها الأثر في تشكيل السلوك الخارجي للوحدة الدولية، حيث أنها تضيء الصبغة المميزة على أية سياسة خارجية. (Macridis, 1992) (P:5/

وهناك من يطلق على هذه المحددات مصطلح العناصر المفسرة لسياسة الدولة الخارجية، بينما يطلق عليها آخرون بالعناصر المفسرة لمخرجات السياسة الخارجية. (جنسن، 1989: 187) ويقابل الإختلاف في التسمية إختلاف آخر في تصنيف العناصر والمتغيرات المحددة لحدود تحرك السياسة الخارجية لدولة. (P:314/1988،Holisti)

إن مرد الإختلاف على تحديد العناصر والمتغيرات سالفه الذكر يعزى إلى الإختلاف في منظور كل باحث وإدراكاته وتصوراته للعناصر التي أفرزت تلك التصرفات والمواقف والأدوار، إذ تنطبق معايير تفسيرية على وحدة دولية ما بينما لا تنطبق على أخرى. وعلى الباحث في هذا الشأن أن يستطيع حصر هذه المتغيرات ويعرف أوزانها، والكيفية التي يتم بها تفاعلها إذا ما أراد تفسير سلوك الوحدة الدولية تجاه قضية ما. (النجداوي "أ"، 2014: 16-17)

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في صياغة السلوك الخارجي للدولة.

تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل المختلفة، والتي يصعب حصرها بسبب حالة التغير المستمرة وعدم الاستقرار السائدة على المستوى الدولي، فهناك عوامل وابعاد داخلية

تفرزها البيئة المكونة للسلطة، وهناك عوامل خارجية تفرزها الأبعاد الدولية والاقليمية المؤثرة في ممارسة السلطة والتي يمكن تقسيمها إلى مايلي: (أبوطه، 2011: 8-9)

اولا: العوامل الداخلية: (عناصر القوة الوطنية).

وهي تلك العوامل التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية، الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطاتها وتشمل تلك العوامل نوعين:

أ- الخصائص القومية: ويقصد بها كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها والتي تتسم بالاستقرار النسبي، وتنقسم هذه العوامل إلى:

- المقدرات القومية: وتشمل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة ومستواها، بما فيها القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة، وبما يشمل حجم تلك القدرات ومستوى تطورها.

- المشكلات الاجتماعية: ويقصد بها تلك المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة.

- مستوى التطور القومي: ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد والمجتمع، ووعي الأفراد بتلك الخصائص ودرجة تبلور حركتهم نحو تكوين دولة مستقلة.

- التكوين الاجتماعي: ويقصد بذلك آثار النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح السياسية.

- التوجهات المجتمعية: ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والأيدولوجية.

ب- طبيعة النظام السياسي: لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي، وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها، والضوابط السياسية الواقعة عليها.

ثانياً: العوامل الخارجية:

وهي تلك العوامل الموضوعية الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل:

- النسق الدولي: وينطوي عليها عدة عوامل، وهي: عدد الوحدات الدولية وماهيتها وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي، والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف.
- المسافة الدولية: ويقصد بها التشابه والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث، والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات في علاقات، ويشمل عامل المسافة الدولية: المسافة الخارجية، والمقدرات النسبية، وتوازن القوى وتشابهاها.
- التفاعلات الدولية: إذ تتأثر السياسة الخارجية للدول بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى، وتشمل سباق التسلح والتبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب والحرب على الإرهاب.
- الموقف الدولي: ويقصد بها الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة، والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتفاعل معها.

ثالثاً: العوامل النفسية:

إن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية، فالسياسة الخارجية يصنعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد وهي بذلك تتأثر بدوافعه الذاتية وخصائص شخصيته وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية، ويلعب القائد دوراً أساسياً ومهماً في صنع السياسة الخارجية، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث تعد المؤسسة الرئاسية (النخبة السياسية) هي الصانع الحقيقي والمباشر للسياسة الخارجية لتلك البلدان، وذلك من خلال: التخطيط والتطوير والتكيف. (عباس، 2002: 37)

أما "روي مكريديس" فقد صنف هذه العناصر والمتغيرات إلى ثلاثة فروع أساسية في حقل دراسة السياسة الخارجية وتضم:

- الفرع الأول: عوامل السياسة الخارجية وتضم:

- أ- العوامل المادية الدائمة نسبياً وتشمل: الجغرافيا./الموارد الطبيعية: "المعادن، الإنتاج الغذائي، الطاقة، القدرة".
- ب- العوامل المادية الأقل ديمومة وتشمل: المنشآت الصناعية/ المنشآت العسكرية/ التغيرات في القدرة العسكرية والإقتصادية.
- ت- العناصر الإنسانية "الكمية والنوعية" وتضم: الكمية: السكان./ النوعية: صانعو السياسة والقادة، ودور الأيدولوجية، ودور الإعلام.

- الفرع الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية وتضم:

- أ- السطات الحكومية: السلطة التنفيذية، "رئيس الحكومة، الوزارات المعنية، المنظمات القائمة بالتنسيق بين مختلف الإدارات والوزارات"./ السلطة التشريعية، "بما في ذلك اللجان المختصة".

ب- الأدوار غير الحكومية: الأحزاب السياسية. /الفئات ذات المصالح./ وسائل التواصل الإعلامي./ خصائص الرأي العام.

- الفرع الثالث: الأهداف والأداة والأنظمة وتضم:

أ- الأهداف الوطنية: السلم كهدف وطني./الأمن كهدف وطني./ القدرة كهدف وطني./الرفاهية والإينماء الاقتصادي كهدف وطني.

ب- الدبلوماسية: الأعمال الدبلوماسية./ تغيير الأعمال الدبلوماسية./إعادة اكتشاف الدبلوماسية.

ت- الأنظمة الديمقراطية والكلية.

ث- تأثير الحرب الباردة. (مكريدس، 1966، 33-34)

المطلب الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية وأسلوب تقييمها.

يشكل السلوك السياسي محددًا لصورة المجتمع وتطوره، وتعتبر عملية صنع السياسة جوهر هذا السلوك والمفتاح الرئيس لفهم طبيعة المجتمع.

وتعرف عملية صنع السياسة تعقيدًا لتداخل وتفاعل معطياتها بصورة دينامية يصعب إختزالها بقائمة إستاتيكية تتضمن العوامل المشكلة لهذا السلوك عند دراسة عملية صنع السياسة الخارجية.(النجداوي "أ"، 2014: 44)

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل تدخل في عملية صياغة وتشكيل السلوك الخارجي للدولة. وقد قسمها "أكريد" إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: "المدخلات"، وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات وتأثير الأحداث، وتدريب أفراد السياسة الخارجية.

المرحلة الثانية: "القرارات"، وتشمل استعمال المعلومات والتخطيط وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة، والمناقشة والمساومة والنصح والتوصيات.

المرحلة الثالثة: "المخرجات"، وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق. (ابوطه، 2011: 6-7)

وفي هذا الشأن كذلك، يفرق "عبد الهادي التهامي" بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية، وتنفيذ السياسة الخارجية، حيث وجد أن:

صنع السياسة الخارجية: يعني مجمل النشاطات التي تنتمي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة، وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة قوى وجماعات عديدة، رسمية وغير رسمية.

أما صنع قرار السياسة الخارجية: يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسئولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة لأجهزة اتخاذ القرار في التوقيت المناسب.

أما تنفيذ السياسة الخارجية: يعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج واليات نشاطات ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

إن الحكم على السياسة الخارجية من حيث خطأها و صوابها هو أمر صعب وإن كان يعتمد دوماً على محصلة ما تحققه دوماً السياسة الدولية المعينة من مكاسب، ولكن نستطيع من خلال بعض المعايير أن نقيم الأداء السياسي للدولة وأهم هذه المعايير المستخدمة:

- الوضوح: ويقصد بذلك وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية وسط الأحداث الدولية المعقدة.

- الاتساق: ويعني التكامل والانسجام في كافة أبعاد برنامج السياسة الخارجية وتوجهات وأهداف الإدارة الإستراتيجية.

- الاستمرارية: وتعني وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية سواء على مستوى الصياغة أو التنفيذ.

- التوافق: ويقصد به توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية والداخلية ومع مقدرات الدولة بصفة عامة.

- التكيف: ويعني القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقاً لتغير الظروف. (هلال، قرني، 2002: 38)

بناء على ما تقدم سوف يتم الاعتماد على المراحل والعناصر السابقة لتحليل أثر التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الأردنية، من حيث دراسة كل العوامل المؤثرة (المدخلات) على القرار والتوجه الخارجي الأردني كونها تشكل تحديات لصانع قرارها، وكذلك كيفية صياغة هذه التوجهات وكيف ارتكزت على عواملها الداخلية ومدى تأثير مدخلات القرار ومؤثراته وسبل مواجهة التحديات التي يعرفها الأردن على التوجهات الخارجية وعلاقات الدولة الأردنية مع الفاعلين المحيطين بها داخليا وخارجيا.

الفصل الثالث

أثر التحديات الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية الأردنية.

إن متغيرات دراسة السياسة الخارجية كما تم الذكر آنفا تشكل بحد ذاتها تحديات لأي صانع قرار بخاصة صانعي القرار للدول التي تعرف مقدراتها القومية قصورا في تقديم البدائل والخيارات لهم. وتتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمتغيرات بيئتها الداخلية على اعتبار أن مصدرها هو إمكانيات الدولة ومقدراتها الوطنية، بحيث تعتبر البيئة الداخلية وما تعرفه من متغيرات وتحديات محددًا لسلوك السياسة الخارجية ولصانع قرارها.

فمقدار تأثر الدولة ببيئتها الداخلية الإقليمية والخارجية، يتحدد بناء على معطيات مقدراتها الوطنية، إذ انها عبارة عن مقياس لحجم التفاعلات الكلية للسياسة الخارجية للدولة، وهي التي تتيح لنا الفرصة لفهم توجهات هذه الأخيرة.

والأردن شأنه شأن أي دولة يتأثر ببيئته الداخلية وتحدياتها جغرافيا وسكانيا واقتصاديا وعسكريا عند صناعته لسياسته الخارجية وتوجهاتها. فالعناصر التي تتضمنها البيئة الداخلية هي التي تشكل الأساس الذي ينطلق منه صانع القرار الأردني عن رسمه لسياسته الخارجية. (النجداوي "ب"، 2008: 12).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الإمكانيات الداخلية يتم تقسيمها إلى عوامل تأثير مادية ونوعية. (القرعان، 1995: 36) أو إلى عوامل دائمة نسبيا وعوامل أقل ديمومة، أو إلى المتغيرات المستقلة الداخلية التي تذهب في تحليل الإمكانيات إلى المتغيرات الثابتة والمتحركة على المستوى الداخلي. (النجداوي "ب"، 2008: 13).

المبحث الأول: أثر التحديات الطبيعية "العامل الجغرافي والعامل السكاني".

تشكل العوامل الطبيعية جملة من المتغيرات والتحديات المؤثرة في سلوك السياسة الخارجية لأية دولة، وفي تحديد نمط ثابت لها. وتهم العوامل الطبيعية المشكلة لتحديات لسياسة الأردن الخارجية تحليل العامل الجغرافي والديمقراطي كونهما من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة.

حيث دائما ما أعتبر هذان العاملان أساسا في انفتاح الدولة وانغلاقها على محيطها الخارجي، فحجم إقليم الدولة وحجم السكان الكلي يؤثران في حجم نشاط الدولة الخارجي من خلال ما يخلقانه من تحديات لصانع قرار الدولة. (النجداوي "ج"، 2014: 14).

وفي هذا الشأن يتحدث "سبيكمان" أستاذ الجيوبولتيكا الأمريكي عن أهمية الموقع الجغرافي بقوله: "أنه هو المكيف لسياسة الدولة الخارجية". (خليل، 2009: 37).

وبالرغم من التطورات التكنولوجية والعسكرية الحديثة قد قللت نسبيا من أهمية الموقع الجغرافي إلا أنه لا زال يمارس دورا مهما في التأثير على صانع القرار من جهة، وعلى توجهات السياسة الخارجية من جهة أخرى. (الرمضاني، 1991: 149).

وقد مارس الموقع الجغرافي للشرق الأوسط دورا محوريا واستراتيجيا في رسم علاقات التأثير والتأثير بالمحيط الخارجي للدول التي يكتنفها. (كسنجر، 2006: 34). فعلى مر العصور كان الشرق الأوسط بؤرة للصراع وذلك بالرجوع إلى موقعه الجغرافي وكمية الموارد التي يخترنها، حيث يعتبر موقع الشرق الأوسط قلبا للعالم. ولعل هذا ما يفسر توجهات الدول الكبرى وتحركاتها نحوه، سواء أكان ذلك التحرك إيجابيا أو سلبيا وعلى مر العصور وإلى يومنا هذا. (النجداوي "ب"، 2008: 14).

ولا يقتصر دور التأثير على العامل الجغرافي فحسب بل للتعداد السكاني أهميته كذلك على اعتبار انه يشكل عامل قوة أو ضعف للدولة. بحيث أنه إذا كانت الدولة تتوفر على التعداد السكاني كما ونوعا، فإن ذلك ينعكس على توجه سياستها الخارجية بما يمكنها من التأثير في المحيط الخارجي

بصورة إيجابية، وإذا لم تمتلك الدولة تعدادا سكانيا مناسباً لمقدراتها فإن ذلك يؤثر على سياستها الخارجية. (أبو دية، 1983: 62).

من خلال ما ورد أعلاه، تتضح لنا أهمية العوامل الطبيعية حيث من الممكن أن يشكلان مصدر نعمة أو نقمة للدولة بالرجوع إلى طبيعتهما كمورد، وكيفية استغلالهما وتوظيفهما بالكيفية اللازمة التي تهدف من خلالها الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها.

وعلى اعتبار أن للأردن موقعه الجغرافي المميز والذي شكل دائما عاملا مقيدا لصانع السياسة الخارجية لما تعرفه ساحة محيطه الإقليمي والجوار العربي خاصة من تفاعلات انعكست على صانع القرار الأردني في صياغته لتوجهاته الخارجية.

كما أن التركيب السكاني الأردني يعرف خليطا فرضته تفاعلات الجار الجغرافي للأردن خاصة في الوقت الراهن فإن محور اهتمامنا من خلال هذا الفصل سينصب على تحليل العوامل الطبيعية كونها شكلت تحديات لصانع السياسة الخارجية الأردنية وذلك من خلال ما يلي.

المطلب الأول: العامل الجغرافي.

يأتي موقع الأردن في قلب الشرق الأوسط وتحيطه من جوانبه خمس دول تفوقه حجما وتعدادا، حيث في جنوبه السعودية التي تمتلك القوة المالية، وفي الجنوب الغربي بممر مائي مصر التي تفوقه تعدادا سكانيا وثقافيا، وفي الشرق تقع العراق التي تفوقه عسكريا واقتصاديا وسكانيا، وفي الشمال سوريا ذات القوة العسكرية والسكانية، وعلى حدوده الغربية تقع إسرائيل ذات القوة العسكرية والتحالفات مع الدول العظمى. (القرعان، 1995: 38).

ويأتي الموقع الجغرافي للأردن متوسطا لهذه الدول مناطا به دورا اكبر من حجمه، ومن موارده الضأيلة، فالأردن يعتبر بمثابة دولة عازلة (Buffer state) بين الدول ذات القوى المختلفة التي تحيط

به، وبحكم الموقع الواسع فرض على الأردن أن يتكيف مع جيرانه في حالة يصعب فيها فصل الجزء عن الكل، أي يأخذ بعين الاعتبار تداعيات توجهاته مع كل جيرانه. (نهار، 1993: 48)

لقد تعرضت خارطة الأردن إلى تغييرات حدودية عديدة جاءت على ثلاثة مراحل، الأولى كانت في ظل الانتداب البريطاني إلى حدود سنة "النكبة"، والمرحلة الثانية جاءت إبان الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من فلسطين وذلك سنة 1948 وآخر مرحلة من مراحل التغير كانت مع احتلال بقية أجزاء فلسطين سنة 1967. (طهبوب، 1994: 120).

إن موقع الأردن الجغرافي يمثل عامود الارتكاز في بناء ورسم سياسته الخارجية تجاه محيطه الخارجي، بحيث عمل صغر الإقليم الجغرافي للأردن على التقليل من حجم قوته، إذا ما تمت مقارنته بجيرانه، وهذا ما جعله يعتمد على جيرانه مثل سوريا والعراق في تدعيم قوته الدفاعية. كما فرض الموقع الجغرافي على راسم وصانع السياسة الخارجية أن يتتبع توجهات وسياسات ثابتة في تفاعلاته الإقليمية. (النجداوي "ب"، 2008: 15)

ولكن لم يعمل صغر حجم الأردن على الدوام دور المؤثر تبعاً لتفوق جيرانه عليه فقط، ولكن تبعاً للتفاعلات السياسية العديدة والتي تلوح في أفق جيرانه، والتي شكلت على الدوام مصدراً للتهديد والقلق الدائم لصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية. فالأنظمة السياسية للدول المجاورة غير متشابهة، ولا تعرف الثبات، (تليان، 2001: 37)

صغر الحجم الجغرافي دفع صانع القرار الأردني إلى تبني جملة من الإستراتيجيات والتوجهات حيال جيرانه في ظل ما تعرفه الساحة الإقليمية من تفاعلات واضطرابات يأتي على رأسها القضية الفلسطينية، والحرب الأمريكية على العراق 2003 والمعضلات الاقتصادية، ومن بين هذه الإستراتيجيات التي اتبعتها الأردن حيال جيرانه، (النجداوي "ب"، 2008: 15) احتفاظه بعلاقات جيدة مع جواره - عقده لاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف الحفاظ على علاقاته الطيبة مع جيرانه - تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. إذ تعامل الأردن مع جواره الصعب بكل تفاعلاته بصورة من الاعتدال والتعقل وهذا ما انعكس

على مواقفه المتمسمة بالوضوح والثبات. (الهزيمة، 2004: 52)

لقد شكل العامل الجغرافي دور المقيد الخائق للسياسة الخارجية الأردنية وتوجهاتها خاصة على الصعيد الأمني والاقتصادي، مما شكل عائقا أمام صانع القرار ومقيدا لحريته عند رسمه وصياغته للسياسة الخارجية. (النجداوي "ب"، 2008: 15)

وأمام المعطيات التي أفرزها رهن التفاعلات والمتغيرات الإقليمية كما ورد أعلاه فرض على الأردن توظيف الموقع الجغرافي قصد تعزيز مكانته وقدرته، كون جغرافية الأردن هي التي تحدد شكل العلاقات مع الجوار الجغرافي وخاصة العربي منه والتي يجب أخذها بالحسبان من قبل صانع القرار لحماية الأردن ودعم إستقراره. حيث أن الخلل في هذه المعادلة يؤدي إلى إعادة ورسم للخريطة الجغرافية للمنطقة أولاً، من ثم تغيير في شكل الأنظمة السياسية السائدة ثانياً. أمام هذا التحدي يسعى الأردن لتكريس دوره في المعادلة الإقليمية ذات التفاعلات المترابطة والمصالح المتضادة قصد فرض إستيعاب دور أهمية الجغرافيا الأردنية للمحيط الإقليمي. (لمحيسن، 2012)

إن النظر لموقع الأردن الجغرافي يحيلنا إلى أن الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة وعليها له بالغ الأثر على حركية سياسة الأردن الخارجية، إذ ينعكس موقع الأردن غالبا سلبا على صياغة هذه السياسة وجلب العديد من الإشكالات التي تطلب مواجهتها وأخذ الموقف إتجاهها.

فالصراع في فلسطين وفي العراق إضافة إلى عدم الإستقرار في لبنان، ناهيك عن الإرتدادات العكسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للدول التي شهدت الربيع العربي قد أثر على الأردن وجعله في قلب الأحداث والمشاريع التي تحاك للمنطقة بأسرها. (محمد، 2013: 60)

ونتيجة لتواجد الأردن في بؤرة تعرف تفاعلات وتغيرات متواترة سعى الأردن منذ نشأته ويسعى إلى تحقيق وتوفير الأمن والإستقرار في المنطقة والحد من عدم تطور الخلافات البينية إلى نزاعات تتعكس على أمن وإستقرار الأردن. (محمد، 2013: 61)

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الموقع الجغرافي للأردن لا يقف عند حدود الخطر الخارجي فقط،

بل أيضا ما يعرفه هذا الموقع من شح في المقدرات الطبيعية والموارد وعلى رأسها الماء حيث يعرف هذا المعطى تجاهلا كبيرا من لدن المسؤولين والدارسين تجاه ما ستؤول إليه الأمور، إذا ما استمر الوضع المائي في الأردن على ما هو عليه، حيث لا بد من الإلتفات الفعلي للوضع المائي عن طريق عمل المطلوب لتخليه مياه العقبة وخاصة أمام مشروع قناة البحرين الذي يتطلب اوضاعا سياسيه محدده لا احد يعرف توقيتها الاقليمي بعد.

وتمثل تغيرات الطقس في العلم والتي أضحت يشهدها الأردن خاصة أمام ارتفاع درجات الحرارة المضطردة تسريعا لعملية استنزاف المياه، في ظل افتقار الأردن للثروة المائية، حيث أن ما يمتلكه الأردن من مياه حاليا يضعه ضمن أفقر 4 دول العالم، في حين أن عدد سكان المملكة وصل إلى 7 مليون نسمة، الأمر الذي يعتبر تحديا حقيقيا للأردن.

كما أن الأوضاع السياسية التي مرت بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة، ونزوح عدد كبير من سكان الأقطار العربية إلى الأردن، يصعب عملية حل المعضلة المائية، حيث أن الأردن لا يمكن له تجاهل الطلب المائي لهؤلاء اللاجئين. (حماد، 2012)

لقد اتضح لنا من خلال ما سبق مدى أثر العامل الجغرافي على توجه السياسة الخارجية الأردنية والذي دائما ما شكل تحديا لصانع قرارها، خاصة أمام رهن ما تشهده المنطقة من تغيرات وتفاعلات تطلبت من الأردن عملا مضاعفا قصد حماية أمنه الوطني والحفاظ على استقراره.

يمكن القول أن التحديات التي يعرفها الأردن لا تقف عند العامل الجغرافي بل تمتد لتتطال العامل السكاني، إذ كان لنموه الديمغرافي الناتج عن أزمات الدول المحيطة به، الأثر الواضح في تعدد الشرائح المجتمعية المكونة لسكان الأردن، وهذا ما دفعنا إلى دراسة المتغير الديمغرافي كمحدد من محددات السياسة الخارجية الأردنية

المطلب الثاني: العامل الديمغرافي.

إن الحديث عن الديمغرافيا، كمتغير مؤثر في صياغة ورسم السياسة الخارجية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، الكتلة السكانية من حيث الكم والنوع، والتفاعل الذي يخلقه اندماج هذا المتغير مع باقي المتغيرات الأخرى، من شأنه أن ينجح عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إعطاء هامش من الحرية إلى صانعه. (النجداوي "ب"، 2008: 18)

والأردن ذلك البلد الذي حكم عليه كما بجوار صعب لا يفوقه في الحجم الجغرافي فقط، بل أيضا بالتعداد السكاني ما أثر على تحركه الخارجي سلباً، فضالة الكم السكاني قد قيد حركية صانع القرار الأردني، وذلك لأهمية العوامل البشرية وما تلعبه من دور في حساب وتقييم قدرة الدولة وقوتها. (الهزيمة، 2004: 58)

وقد تأثرت صياغة سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه المحيط الخارجي بالتركيب السكانية في الأردن، والتي تتكون من شريحتين أساسيتين: الأولى فلسطينية والتي خضعت للتهجير من أرضها من قبل الكيان الصهيوني، والشريحة الثانية هم السكان الأصليون للأردن، الشرق أردنيون. (النجداوي "ب"، 2008: 18)

وكان عدد سكان الأردن وإلى غاية أواخر الستينات "2، 3" مليون نسمة تشكل الشريحة الفلسطينية حصة الأسد من هذا العدد، وبعد هزيمة 67 تم نزوح العديد من الفلسطينيين من الضفة الغربية ليشكلوا نسبة 50% من سكان الأردن. ويضاف إلى الشريحتين السابقتين، شرائح أخرى، وهي المسيحية والشركس والشيشان، (أبو دية، 1990: 64)

إلا أن الفئة التي لها دور مؤثر في سلوك السياسة الخارجية الأردنية، هي الشريحة السكانية الفلسطينية، إذ شكلت ورقة ضغط مؤثرة على النظام السياسي الأردني، ما من شأنه أن يزعزع الاستقرار

الداخلي للنظام الأردني في العديد من الفترات. حيث مورس الضغط على الحكومة الأردنية من خلال الشريحة السكانية الفلسطينية من قبل مصر، إبان حكم جمال عبد الناصر، والذي فرض على النظام الأردني أن يخرج من تحالفه مع الغرب، لصالح الانضمام إلى التحالف العربي تحت اسم (الدول العربية المتحررة)، وذلك خلال فترة 1956-1957، كما استخدمت هذه الشريحة أيضا كوسيلة للضغط على الحكومة الأردنية من قبل القيادة الفلسطينية منذ قيامها وحتى يومنا هذا. (محافظة، 1998)

وفق ما تقدم نبعت الارتباطات القوية والمواقف الحاسمة للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، فإلى جانب ما تقدم هنالك جملة من العوامل الديمغرافية والتي كان لها الأثر الواضح في تقييد حركية السياسة الخارجية الأردنية أو مواقفها تجاه محيطها الخارجي والإقليمي على وجه الخصوص، ومن هذه العوامل :

سوء التوزيع الجغرافي للسكان

تمركز السكان بمدن محددة

ندرة المهارات الوطنية اللازمة للتنمية. (الهزيمة، 2004: 59)

كما شكلت التفاعلات السياسية للدول المجاورة دور المؤثر، باعتبار الأردن قبلة لسكان الدول المجاورة، للجوء له طوعا أو قسرا "لبنان/العراق/سوريا/فلسطين/اليمن".

ففي ظل هذه العوامل احتاج الأردن إلى تبني سياسة سكانية من شأنها أن تؤدي إلى التناسب بين مقدراته وحجمه وأفاق تطلعاته. فوجود تنوع عرقي داخل التركيبة الاجتماعية لسكان الأردن، وهشاشة في الموارد الطبيعية وموقع جغرافي محاط ومحفوف بالمخاطر، من شأنه أن يؤثر في سلوك السياسة الخارجية، ويقيّد حركة صانع قرارها، وبالتالي توجيه السياسة الخارجية بشكل مقيد من قبل صانع القرار. (النجداوي "أ"، 2014: 63)

لقد تسبب النمو السكاني الطارئ الناتج عن التفاعلات السياسية في الجوار الأردني وخاصة الصراع الدائر في سوريا وما تمخض عنه من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين للأراضي الأردنية بضغط

على البنية التحتية، والمرافق العامة، خصوصا في قطاع التعليم، والنقل، والطاقة، والمياه، وغيرها. حيث قدّرت كلف القطاع الصناعي نحو (163.9) مليون أنفقت على التعليم والصحة والطاقة والحماية والأمن والبنية التحتية والمياه، ويشكل استقبال اللاجئين تحديا اقتصاديا كبيرا بالنسبة للأردن الذي لم يتعافى بعد من تبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم وبالمنطقة نهاية العام 2008. (سميران، 2014: 5)

وبهذا الصدد سمحت الحكومة الأردنية لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بإنشاء مجموعة من المكاتب في مراكز الإيواء، وأقرت نظام التكفيل بحيث يتم السماح لبعض الأسر والأفراد بإيواء بعض اللاجئين ضمن شروط محددة.

كما عملت الحكومة الأردنية على تحديد مرجعية واحدة لشؤون اللاجئين وهي الهيئة الخيرية الأردنية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي الإسلامي، وأطلقت الحكومة الأردنية نداء إستغاثة في شهر/آب لتوفير الاحتياجات المالية المطلوبة لاستضافة اللاجئين، ومن ثم قامت بتجهيز مخيم متكامل في محافظة المفرق تصل طاقته الاستيعابية إلى (80) ألف لاجئ وأكثر. (سميران، 2014: 7)

إن رهن الأزمات العربية وخاصة ما تعلق بسوريا منها يأتي في وقت حرج بالنسبة للأردن الذي يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، نتيجة استضافته أعداد هائلة من اللاجئين الذين تركزوا في المدن المركزية في الأردن والذي نتج عنها عملية إستنزاف وإنهاك للموارد بشكل عام ولموارد المجتمعات المحلية المضيفة بشكل خاص ما شكل معه عبئ على صانع القرار الأردني وتحديا حقيقيا يتطلب جهود خارجية مضاعفة قصد جلب المساعدات الإنسانية العربية والأجنبية للخروج من هذه المعضلة وذلك بالرجوع لموارد الأردن الشحيحة، خاصة أمام صراع متعدد الأطراف ينم عن استمراريته على المدى الطويل بتوازي مع تدفق أعداد أكبر من اللاجئين السوريين وصعوبة التوصل لحل سياسي.

كما إنّ تدفق اللاجئين السوريين الكبير زاد من تدهور مشكلة البطالة وكذلك الإسكان والتي انعكست سلبا على المواطن الأردني وعلى ديمغرافيته بشكل عام.

إن المتغير الديمغرافي والمتغير الجيوسياسي لا يقف تأثيرهما عند الأثر الذي يقيد سلوك صانع القرار فقط، وإنما لتداعيات هذان المتغيران المشكلان تحديات حقيقية لصانع القرار الأردني عند صياغته لتوجهه الخارجي أثارا ترتسم على باقي متغيرات الدراسة الأخرى، وعلى رأسها المتغير الاقتصادي والمتغير العسكري.

فتفاعل هذه المتغيرات مع بعضها البعض ومواجهتها على كونها تشكل تحديا يتطلب تحركا ناجعا لمواجهته يؤدي إلى التأثير المباشر أو غير المباشر على صانع القرار وتوجيه سلوكه، لذلك فلا بد لنا من البحث في أثر هذه التحديات على توجيه سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه المحيط الخارجي.

المبحث الثاني: أثر التحديات المعنوية "العامل الإقتصادي والعسكري".

يمثل الإقتصاد أهم دعائم القوة الأساسية لدولة، وتأتي أهميته المتغير الإقتصادي من إمكانية تأثيره المباشر على مختلف عناصر قوة الدولة، وعلى طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به تجاه محيطها الخارجي. حيث أن توفر الدولة على موارد طبيعية مع قدرتها على توظيف هذه الموارد خدمة لسياسة الخارجية، يوفر لها الأساس المادي للنمو الإقتصادي بما يتيح للدولة بأن تمارس دورا فعالا عن طريق علاقاتها المكثفة مع محيطها الخارجي. (النجداوي "د"، 2014: 70)

كما أن العامل الإقتصادي يؤثر أيضا وبشكل مباشر على قدرة الدولة في تعزيز قدراتها العسكرية من حيث الكم والنوع، وعلى مستوى السياسة الخارجية للدولة ومدى القوة التي يمكن لها أن تمارسها على الساحة الدولية. فالمقدرات الاقتصادية للدولة لا تؤثر في عملية تحديد أهداف الدولة الخارجية فقط بل تطل أيضا وسائل تنفيذها. (زهران، 1991: 42)

إن الإنكشاف الإقتصادي والعسكري للدول العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص ساهم في تنامي التأثيرات الخارجية على سياسة هذه الدول وتوجهاتها وسلوكاتها الداخلية والخارجية (النجداوي "و"، 2014: 232)

وفي نطاق دراسة التحديات الداخلية والخارجية والتي تعصف بسياسة الأردن الخارجية يجب علينا رصد حجم تأثير العاملين الإقتصادي والعسكري، على صانع القرار الأردني عند صياغته لسياسته الخارجية كونهما يعتبران من أهم العوامل المشكلة للتحديات الحقيقية أمام صانع القرار الأردني التي تطلبت التحرك نحوها بما يخدم السياسة الأردنية على نحو فعال ينهض بها من وضعيتها الحالية إلى الأفضل خاصة أمام ما تشهده المرحلة الراهنة من تفاعلات خارجية صعّدت من أهمية هذا التحدي وتأثيره على سياسة الأردن الخارجية.

وسنعمل على الإطلاع على حجم تأثير هذه التحديات وسبل التحرك نحوها من خلال

مايلي:

المطلب الأول: العامل الإقتصادي.

يمارس العامل الإقتصادي دورا محوريا في صياغة السياسة الخارجية الأردنية لما يتسم به الإقتصاد الأردني من ضعف ناتج عن قلة الموارد الطبيعية، والرأسمالية، وصغر المساحات الزراعية، كما كان لتحمل الخزينة الأردنية أعباء إقتصادية جمة ناتجة عن التفاعلات السياسية في المنطقة أثر واضح في تحملها ميزانيات ضخمة لمواجهة تداعيات هذه التفاعلات.

وعلى سبيل المثال هنا، كان لتبعات الهجرات القصرية للفلسطينيين ولجوء العراقيين والسوريين واللبنانيين للأردن الأثر الواضح في تزايد الطلب على الخدمات بشكل زاد معه أعباء الأردن الإقتصادية وصعده.(النجداوي"ج"،2014: 71)

ووفق سياق الدراسة تجدر الإشارة هنا إلى أن الإقتصاد الأردني يرتبط بإقتصاديات الدول المجاورة له، بحيث يعتبر هذا الجوار سوقا رئيسية لصادرات الأردن من سلع وعمالة وأي خلل في التفاعلات السياسية في المنطقة لا بد وأن يكون له إنعكاساته بشكل مباشر على الإقتصاد الأردني.(العزام،1999)

إن غياب المصادر الطبيعية للأردن وكذلك صعوبة تخطي ضعفه الإقتصادي بشكل منفرد يجعل الأردن يعتمد وبشكل مباشر على المساعدات والمنح الخارجية قصد المحافظة على استقراره واستمرارية اقتصاده. وتشكل المعونات الإقتصادية والمساعدات الخارجية ركيزة أساسية للاقتصاد الأردني.

فموقع الأردن إضافة لمتلاكه أطول خط حدودي مع إسرائيل وإعتدال كذلك السياسة الأردنية، جملة من العوامل التي مكنت الأردن من مواجهة التحدي الإقتصادي بحصوله على المعونات والمساعدات الخارجية. (النجداوي"ب"، 2008: 21)

لكن المساعدات الخارجية لا تكون دوما ذات أثر إيجابي على نمو الأردن والمساعدة على استمرارية اقتصاده واستقراره، حيث أن لها جانب سلبي يؤثر مباشرة على السياسة الخارجية الأردنية، حيث أدى اعتماد الأردن على هذه المساعدات إلى تعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية والسياسية من جهة، ومن جهة أخرى إلى خلق نخب سياسية واقتصادية ذات صبغة ريعية.

بالإضافة إلى تضيق الخناق على صانع القرار الأردني من قبل الدول المقدمة للمساعدات الخارجية في صياغته لسلوكاته وتحركاته تجاه التفاعلات خاصة في التفاعلات الحاصلة في محيطه الإقليمي، إذ شكلت وتشكل هذه المساعدات والمنح أسلوبا للضغط على تحركات السياسة الخارجية الأردنية.

إن هذه الوضعية فرضت على سياسة الأردن السعي جاهد للمحافظة على استمرارية الإقتصاد الأردني والتي نجحت لحد ما في توفير ذلك عن طريق اتباع نمط المرونة والتكيف والمسايرة في سلوك سياسته الخارجية. (النجداوي"أ"، 2014: 81).

وأمام حالة عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المحاذية للأردن أو ما يطلق عليه في حقل دراسة السياسة الخارجية بالإمتداد الإقليمي، وبخاصة ما ارتبط منه بدول الجوار الجغرافي، وأمام ضعف الموارد الطبيعية والإقتصادية للأردن، يواجه هذا الأخير تحدياً حقيقياً يصعب

الخروج منه دون مخطط إستراتيجي شامل يصحح مسار الإقتصاد الأردني ويساعده على النهوض من وضعية التردّي التي يعرفها.

وذلك من خلال تطوير القوانين بما يشجع على جلب المزيد من الإستثمارات الخارجية والسعي إلى تدعيم أوصل العلاقات مع دول المجتمع الدولي وعلى رأسها الدول العربية قصد جلب المزيد من المساعدات والمنح للتصدي للإرتدادات العكسية الناتجة عن التفاعلات السياسية والاقتصادية المتسارعة والمتشابكة الأطراف في المنطقة والتي كان لها بالغ الأثر على الإقتصاد الأردني وعلى باقي مكونات قوته القومية الأخرى.

ولتسليط الضوء على حجم التحدي الإقتصادي الذي يواجه الأردن نتيجة للتفاعلات السياسية في جواره الجغرافي تجد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأردن تأثر بشكل كبير وواضح في إقتصاده نتيجة الزخم الهائل من اللجوء السوري.

ووفق دراسة تم إعدادها من قبل فريق من الباحثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الإقتصاد الوطني الأردني قدر الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الإقتصاد الوطني خلال العامين 2011-2012 بنحو (590.100.000) مليون دينار أردني وتشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة. (سميران، 2014: 3)

كما أوضحت الدراسة بأن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين الأول هو القطاعات، والثاني المستوى الكلي للإقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات، إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل.

وأن عدد النازحين السوريين حوالي (220) ألف سوري تركز (20%) منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من 80% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة الأمر الذي شكل ضغطاً ديموغرافياً مفاجئاً أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته 3% من عدد السكان.

وتبلغ كلفة استضافة اللاجئين الواحد تصل حوالي (2500) دينار سنويا وأن تكلفة اللاجئين خلال العام 2012 بلغت (449.902) مليون دينار، و تقدر الكلفة خلال العام 2011 بحوالي (140.28) مليون دينار. (سميران، 2014، 4:)

لا شك بأن الإقتصاد الأردني قد تجاوز العديد من تداعيات الأزمات الخارجية التي عصفت بإقتصاده المحدود، إلا أن الوضع قد اختلف في الوقت الراهن خاصة أمام الأزمة السورية، وذلك بالنظر إلى تشابك وتضارب الوضع الدولي تجاه الأزمة السورية وعدم وجود حل واضح لها، مما يعني هذا الأمر استمرارية أزمة الإقتصاد الأردني وتفاقمها.

إذ أن تأثير الأزمة السورية لم يقف عند أثره على القطاع العام بل طال هذا الأثر أنشطة القطاع الخاص أيضا الذي كان يصدر إلى سوريا سنويا ما يزيد عن 225 مليون دينار من مختلف البضائع، بالإقتران مع تراجع حاد في حركية العديد من القطاعات المرتبطة بالنشاط السوري. (الدرعاوي، 2015)

إن المجتمع الدولي لم يعد يسارع إلى تقديم المساعدات والمنح للأردن لعونه على مواجهة تداعيات الأزمات الخارجية كما كان سالف العهد، ويذهب البعض في تحليل ذلك إلى وجود شكل جديد من الضغوطات السياسية على الأردن.

بينما يذهب آخرون إلى أن هنالك تقاعس متعمد من قبل المجتمع الدولي تجاه سوريا لعدم وجود موقف موحد حول الوضع السوري، هذا الأمر يجعل من الأردن يستمر في استقبال آلاف اللاجئين السوريين ويقدم لهم المساعدات ويتحمل أعبائهم الإقتصادية أمام شبه تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته تجاه هذه الوضعية. (الدرعاوي، 2015)

بناء على ماسبق ذكره فإن الأردن يواجه تحديا اقتصاديا يتوجب على الحكومة مواجهته من خلال توظيف سياستها الخارجية للسعي بشكل جدي لتوعية المجتمع الدولي بـسؤوليته تجاه هذا الأمر ومخاطر تداعيات تفاقمه، ولجلب المزيد من المساعدات والمنح لمواجهة هذا التحدي.

المطلب الثاني: العامل العسكري.

إن القوة العسكرية في الأغلب تمثل مقوما حاسما في نجاح السياسة الخارجية لأية دولة، حيث أن امتلاك ترسانة عسكرية قوية يساهم في التأثير على سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية، فالقوة العسكرية تلعب دور الحكم الأخير في المنازعات بين الدول. (النجداوي"ب"، 2008: 22)

وليس للقوة العسكرية كمحدد من محددات السياسة الخارجية وتحدي لصانع هذه الأخيرة طابعا ثابتا كما هو شأن العامل الجيوسياسي والموارد الطبيعية والاقتصادية بل هو عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية الدائمة. (مهنا، 2006: 151)

وفي الأردن فإن المؤسسة العسكرية تعد ركنا أساسيا من أركان الدولة، وتحظى باهتمام ملكي شديد من أجل التعامل والتفاعل مع مختلف الظروف والتحديات والمتغيرات المتسارعة في المنطقة والعالم، وذلك نظرا لظروف الأمن القطري للأردن، والتهديدات الخارجية من قبل العدو المشترك للأمة العربية حتى في ظل وجود السلام. كما يمارس الجوار الجغرافي للأردن دورا فاعلا في زيادة حجم الاهتمام بالمؤسسة العسكرية الأردنية، نظرا لتفوق دول الجوار في المجال العسكري والاقتصادي.

وهذا ما دفع بصانع القرار الأردني إلى تبني إستراتيجية تهدف إلى الاعتماد على القدرات السياسية والدبلوماسية من الاعتماد على القوة العسكرية في تحقيق أهدافه. (الهزيمة، 2004: 101)

وفي هذا السياق فإن هناك جملة من العوائق والعوامل الخارجية التي حذت بصانع القرار الأردني إلى صياغة سياسة دفاعية مقيدة الحركة ومتسمة بالقيود الشديدة، منها:

- عدم وجود عمق إستراتيجي للأردن.
- الاستيراد الخارجي للأسلحة.
- العجز المادي في تأمين كمية السلاح المرغوب فيها من حيث الكم والنوع.
- افتقاد الأردن إلى حالة التوازن العسكري مع الدول المحيطة به. (النجداوي"ب"، 2008: 23)

وعليه، فإن المؤسسة العسكرية ذات دور مهم في التأثير على السياسة الخارجية الأردنية إذ

غلب على هذا الدور التأثير السلبي، مما تسبب معه فقدان أداة فعالة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، فالزيادة في حجم وإمكانيات الجيش مرهونة بإرادة سياسة الدول المصدرة للسلاح، كما كان للانكشاف العسكري للقدرات العسكرية الأردنية أثر خطر في معرفة إمكانياتها العسكرية، كما أن الاعتماد على دولة معينة في استيراد التجهيزات العسكرية، يكرس أو يدفع بالضرورة إلى التحالف معها وتبني نفس الأجندات السياسية. (النجداوي"أ"، 2014: 87)

إن صانع القرار الأردني يعي ضرورة تفعيل دور المؤسسة العسكرية وتطويرها، وهذا ما دفع بالقيادة السياسية الأردنية ممثلة بشخص الملك عبد الله الثاني، إلى تبني إستراتيجية من شأنها أن تنهض بالمؤسسة العسكرية لتواكب التفاعلات السياسية خاصة على الساحة الإقليمية، إذ عمد إلى تبني سياسة التصنيع العسكري الدفاعي وذلك من خلال مركز جلالة الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) ولقد نجح الأردن في تبينه هذه السياسة إلى حد ما بشكل قلص معه حجم اعتماده على المساعدات والتسليح الخارجي، وسد احتياجاته على المستوى الداخلي. (النجداوي"أ"، 2014: 88)

وأمام تفاعلات الوقت الراهن التي صعّدت الأزمات الإقليمية وتيرتها توجب على الأردن تعبئة موارده الإقتصادية نحو تدعيم وحشد قوته العسكرية حفاظاً على أمنه القومي واستقراره الداخلي من جهة، وللتأكيد على دوره الإقليمي وأهميته من جهة أخرى خاصة أمام الوضع في سوريا والذي تجاوزت تداعياته على الأردن الجانب الإنساني.

إذ تحوّلت الحدود الشمالية إلى مصدر قلق وتهديد محتمل أمام انتشار حالة الفوضى والصراع المسلّح وتنامي الميليشيات الطائفية والدينية المتقاتلة، التي تستقطب المقاتلين من مختلف دول العالم، وقد حدثت عمليات اشتباك في أكثر من مرّة بين الجيش الأردني وأطراف أخرى، مع ضبط محاولات تسلل (دخولاً وخروجاً) وتهريب الأسلحة عبر الحدود من قبل أردنيين متطرفين أو آخرين. (الدراسات الإستراتيجية، 2014)

إن السياسة الأردنية خلال الثلاثة سنوات الماضية تجاه الأزمة السورية تمثلت بالاعتدال والتوازن، بحيث ابتعدت عن الانخراط المباشر في الحرب الدائرة والتورط مع أحد طرفي الصراع، وركزت

على الجانب الإنساني الخاص باللاجئين السوريين، فعملت الحكومة على تلبية احتياجاتهم بالقدر المستطاع.

كما تزاوجت الأزمة العراقية مع الأزمة السورية بعدما سيطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مساحات واسعة من العراق منذ شهر يونيو 2014، لتمتد هيمنته على مناطق بين محافظات سورية وعراقية، ويهدد الأمن الإقليمي بأسره من خلال تنامي نفوذ الجماعات المتطرفة عابرة الحدود، ذات الأجندة السياسية الطموحة باختراق المنطقة العربية وتصدير عملياتها وأعضائها إلى دول أخرى. (الدراسات الإستراتيجية، 2014)

وأمام تزايد المخاطر المصاحبة لتوزيع سيطرة داعش في العراق وسوريا، والافعال التي ارتبكتها بحق الأقليات تحركت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في نهاية سبتمبر 2014 لتشكيل تحالف دولي وإقليمي بمشاركة عربية واسعة، والتي بدأت توجيه ضربات عسكرية جوية ضد تنظيم داعش والمنظمات الشبيهة كجبهة النصرة في سورية والكتيبة الخضراء وغيرها، سعياً لإضعاف التنظيم ومحاصرته وإنهاكه، وشارك الأردن رسمياً في الحملة العسكرية التي يشنها التحالف الذي تشارك به دول عربية أخرى في الغارات الجوية الأولى ضد أهداف هذا التنظيم في سوريا. (الدراسات الإستراتيجية، 2014)

وفق هذا السياق فإنه يمكن لنا القول بأن الأردن يواجه تحديات عدة تعصف بأمنه واستقراره وتتطلب منه الوقوف بحزم وشدة تجاه الأحداث التي من شأنها التأثير على هذه المعطيات لذلك يسعى الأردن لتعبئة موارده العسكرية والأمنية، إلا أن هذا الأمر وفي ظل ما يعرفه الأردن من تحديات عديدة يثقل كاهل الدولة إقتصاديا ويحد من خيارات صانع القرار دون دعم حقيقي يساعد الأردن على تنمية قدراته العسكرية والإقتصادية حفاظا على امنه واستقراره أولاً، ويجعله يمارس دورا فاعلا إقليميا ثانيا.

يتضح مما سبق أن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بمعطيات بيئتها الداخلية وما تخلقه من تحديات، لكونها نابعة من إمكانياتها القومية. فالتفاعل بين هذه المعطيات من شأنه إنجاح عملية اتخاذ القرار مما ينتج عنه تحقيق مصلحة وأهداف الدولة.

لكن لا بد لنا من الحديث عن دور التحديات الخارجية التي تعصف بالأردن وما تتركه من أثر سياسي على توجهاته الخارجية خاصة في ظل بيئة خارجية سمتها فرض العديد من التحديات والقيود المتسارعة والمتراطة بما يشكل عوامل ضغط لصانع السياسة الخارجية وذلك فيما يلي:

الفصل الرابع

أثر التحديات الخارجية على توجهات السياسة الخارجية الأردنية.

تأتي العوامل والمتغيرات الخارجية المشكلة لتحديات لصانع السياسة الخارجية في صياغته لسلوك دولته على المستوى الخارجي لتشمل النظام الدولي والعلاقات الدولية والمواقف الدولية، إذ أن سلوك الدولة ينحكم جزئياً بسلوك الدول الأخرى وذلك من خلال نمط التفاعل وعلاقات التأثير والتأثير فيما بينها. (النجداوي "ب"، 2008: 37)

فمعطيات البيئة الخارجية وما تشمله من تحديات هي عبارة عن "العناصر البشرية والغير البشرية والتي تقع خارج نطاق سيادة الدولة". (الهزيمة، 2004: 15) وفق ذلك تتأثر الدولة بطبيعة التحديات التي تخلقها بيئتها الخارجية حيث أن الدولة لا تستطيع أن تعيش معزولة عن باقي الدول الأخرى، وذلك بالنظر لكونها ترتبط معها من خلال نمط السلوكيات والعلاقات إذ أن أي قرار يتم إتخاذه من قبل أية دولة إلا وتكن له تبعاته وانعكساته على باقي الدول.

إن موقع الأردن ومحيطه الجغرافي يشكل بؤرة للصراع والتنافس منذ القدم وإلى يومنا هذا، حيث يعتبر الأردن من أكثر الدول تأثراً بمعطيات البيئة الخارجية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وما تخلقه من تحديات وإشكالات تطلب قرارات وتحركات تجاهها. حيث أن من مسلمات دراسة السياسة الخارجية أن الدول الصغيرة صاحبة المقدرات الضعيفة والموارد المحدودة هي أكثر عرضة من غيرها للتأثر بالبيئة الخارجية في صياغتها للسياسة الخارجية. (النجداوي "أ"، 2014: 92)

وفق ما سبق ستسعى الدراسة من خلال هذا الفصل على إيلاء المتغيرات والعوامل الخارجية الإقليمية والدولية البحث والتحليل ورصد مدى تأثيرها وما تفرضه من تحديات على صانع القرار الأردني في صياغته لتوجهاته الخارجية وذلك فيما يلي:

المبحث الأول: دور التحديات الدولية في تقييد السياسة الخارجية الأردنية.

تعد المتغيرات الدولية وما تفرضه من تحديات من أهم الأسس المكونة للبيئة الخارجية المؤثرة في سياسة الدول الخارجية، إذ أن النظام الدولي يضم وحدات دولية ذات نفوذ تتبع في سياستها الخارجية الشمول والعموم لأغلب الوحدات الدولية الأخرى.

وقد شكلت المنطقة الجغرافية للأردن بما تمتلكه من موارد ومقومات هدفا إستراتيجيا للقوى ذات النفوذ والمطامع في المنطقة، وميز حركية السياسة الخارجية لهذه الدول الحالة التنافسية فيما بينها، لتحقيق اهدافها ومصالحها، كل على حساب الأخر. وما سهل أمر تصعيد وتيرة أثر هذه المتغيرات، هو ضعف الدول العربية وطبيعة متغيرات نظامها الإقليمي المعبرة عن تحديات تعصف بإستقرار دول المنطقة وتقلص الخيرات والبدائل أمام صناع القرار داخلها. (النجداوي"أ"، 2014: 94)

إن طبيعة تأثر صانع القرار الأردني بمجموعة التحديات التي تخلفها البيئة الخارجية في عملية صياغة سلوكه الخارجي تأتي على إعتبار أن الأردن جزء من النظام الدولي، وجزءا من المنطقة العربية التي تشكل ساحة للصراع والتنافس بين قوى الدول المختلفة، بما يعنيه هذا الأمر تكاثف التحديات التي تعتبر ضاغطة على الأغلب للسياسة الخارجية الأردنية وصانع قرارها.

ستسعى الدراسة في هذا المبحث تسليط الضوء على جملة التحديات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية والتي تتطلب مواجهتها وتخطيها ليمارس الأردن دوره الإقليمي كفاعل أساس وكذلك التأكيد على حضوره من خلال دوره النشط في النظام الدولي وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تحديات النظام الدولي.

يؤثر النظام الدولي على سلوك الدولة من ناحيتين، فهو يسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي يتيحها، كما يولد من ناحية ثانية الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين. وبالتالي يلعب النظام الدولي دوراً كبيراً في إمكانية نجاح أو فشل هذه السياسات.

ويصبح هذا المتغير أكثر أهمية في ضوء الارتباط القوي بين النظام الدولي والنظام العربي، وفي ضوء خصوصية النظام الإقليمي العربي، الذي تأثر الى درجة كبيرة بالعوامل التي افرزتها متغيرات النظام الدولي. (أبو عامود، 2000: 8-20)

ولقد ارتبط بهذه التغيرات تقليص مساحة حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة، ومنها الدول العربية إبان عقود القطبية الثنائية في الساحة الدولية (1945 - 1985)، وخاصة أن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنين الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى.

ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة أو المتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، التي تملك من الموارد ما يمكنها من حرية الحركة والتأثير على السلوك الدولي للآخرين. (الشرعة، 2008: 205)

إن البيئة الخارجية وما تخلقه من تحديات متمثلة بطبيعة النظام الدولي تعتبر من العوامل المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية الأردنية. حيث أن عملية صياغة السياسة الخارجية لا يكون أساسها فقط المقدرات الوطنية للدولة، بل أيضا تتجه إلى طبيعة النظام الدولي السائد وحجم التفاعلات والمتغيرات والتحديات الذي يشملها، (Art، 2003: 102:p) وتفاعل الدول داخل هذا النظام يتسم بالعقلانية. حيث أن سلوك الدولة داخل النظام الدولي لا بد وأن ينعكس سلبا أو إيجابا على الدول الأخرى التي يشملها هذا النظام. (هلال، قرني، 2002: 10)

وانطلاقا من كثرة التحديات التي تخلقها التفاعلات المتسارعة وتيرتها داخل النسق الدولي، وحجم إنعكاساتها وإرتداداتها على صناعات القرار والتي تتطلب منهم أخذها بالحسبان في عملية صياغة توجهات سياسة دولهم الخارجية: سنقتصر هنا على دراسة التحديات المرافقة للنظام الدولي أحادي القطبية والتي لازالت تبعاتها تشكل عقبات يصعب تخطيها بإتباع السياسات القطرية من قبل الدول العربية وإن كان راهن الحال ينم عن عودة سياسة الأقطاب الدولية خاصة أمام الصراعات الدائرة في الجوار الجغرافي للأردن، وذلك على نحو يخدم الدراسة من جهة، والمراحل الزمنية المحددة من جهة أخرى.

إن الأحكام التي تصدرها الدولة على سلوك الدول الأخرى تتبع من تصورات معينة تنشأ من الإيديولوجية التي تسيطر على أجهزة وضع السياسة الخارجية والخطط المرتبطة بإشكالات الأمن والتنمية وكذلك الإستقرار، هذه التصورات لا يمكن بطبيعتها أن تكون إلا أكثر تجاوبا مع دولة أو قوة أو مركز دولي آخر. (شكري، 1998: 102)

ولعل هذا الأمر يفسر ارتباط الدول بتحالفات يتوخى تحقيق مصالح الدولة وكذلك المحافظة على أمنها وإستقرارها.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى كون النظام الدولي ينتقل من مرحلة إلى أخرى كنتيجة لحدوث تفاعلات جديدة في مراكز القوة الفاعلة على المسرح الدولي. وفي كل مرة يتم الإطلاق على المرحلة الجديدة "النظام الدولي الجديد". (أبو شبانة، 1998: 17)

وقد رافق بروز ملامح النظام الدولي أحادي القطبية العديد من المتغيرات والخصائص الجديدة التي مست الكثير من أدوات ضبط التوازن الدولي. وأدت كذلك إلى استمرار أو تراجع وعلى الأغلب تغير الآليات التي كان من خلالها يدار الصراع الدولي. (المعيني، 2009: 85)

سيرورة الأحداث هذه رافقها إعطاء القيم الليبرالية أولوية، إضافة لتنامي ثورة المعلومات، والديمقراطية، وكذلك ظهور فعاليات المجتمع المدني العالمي، وحقوق الإنسان كل ذلك على نحو أشمل وأوسع النطاق.

كما صاحب ذلك بزوغ فجر الصراعات والنزاعات القومية والدينية وتيارات العنف والتطرف، وتزايد المشكلات العالمية عابرة الحدود كالإرهاب، والجرائم المنظمة، والتي أعتبرت كسمات أضيفت على النظام الدولي الراهن أحادي القطبية.

إن جملة المتغيرات الدخيلة مثلت لصانع القرار الأردني ولصانعي السياسة الخارجية وبخاصة الدول محل تأثير القوى العاملة تحديات حقيقية تتطلب التحرك نحوها قصد الحفاظ على أمنها وإستقرارها واستمرارية بقائها. (النجداوي" و"، 2014: 104)

أمام هذه المعطيات التي يعرفها النظام الدولي كان لابد وأن تتزايد درجة تأثير التحديات التي أفرزتها البيئة الخارجية على سياسات الدول محل التأثير في العلاقات الدولية وخاصة سياسات الدول العربية.

ذلك أن المنطقة العربية بالإضافة لكونها تشكل بعد استراتيجي فهي منطقة ذات نطاق مكشوف للعالم الخارجي الأمر الذي جعلها أكثر تأثراً بمعطيات وطبيعة النظام الدولي.

حيث مثلت منطقة الشرق الأوسط ولا زالت تمثل مكانا للتنافس والصراع بين القوى العالمية وكذلك تعبر عن أحد أهم ركائز الدور العالمي والإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية. (النجداوي"و"، 2014: 105)

لقد كان نمط تأثر صانع السياسة الخارجية الأردني بالسياسة الأمريكية ينم عن المسايرة قصد كسب موارد مالية واقتصادية. ولا يخفى أن المعونات الأمريكية تعتبر بوابة من بوابات التأثير التي تمارسه على المستوى الخارجي. هذا الأمر يؤدي بضرورة إلى تقييد صانع القرار في عملية صياغته لتوجهات سياسته الخارجية.

وقد كان لتوجه الولايات المتحدة الأمريكية وتبني استراتيجيات عدة في الشرق الأوسط كخلق نظام اقليمي جديد وسوق شرق أوسطية تهدف من خلالها إلى الحفاظ على مصالحها واحكام سيطرتها من جهة، وإلى ضمان تفوق حليفها اسرائيل وضمان تفوقه على الأطراف العربية من جهة أخرى، بالغ الأثر في تقييد صانع القرار الأردني خاصة أمام التبعثر والتباعد العربي- العربي، واتباع سياسة القطرنة، وذلك لصعوبة التماسي مع مثل هذه السياسات نظرا لقلة الموارد والمقدرات التي من شأنها خلق التوازن والاستقرار افي المنطقة.

حيث أن تزايد القوة الإسرائيلية يشكل تحديا وهاجسا لصانع القرار الأردني خاصة أمام ضعف الإقتصاد وتفاقم التفاعلات السياسية في الدول العربية المجاورة وتزايد إرتداداتها العكسية السلبية على الأردن الذي أجهت قوته الوطنية واستنزفت طاقاته. (النجداوي"أ"، 2014: 109)

ويمكن حصر آثار هيمنة القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الأردن الخارجية والمشكلة لجملة تحديات تواجه صانع القرار الأردني يصعب تخطيطها بشكل منفرد دون تكاتف عربي-عربي يساعد على النهوض من مرحلة الأزمة إلى مرحلة التحدي ب:

1- غياب هامش المناورة بوجود قطب واحد يسيطر هيمنته على النظام الدولي ما يصعد الضغط على السياسة الأردنية في صياغة توجهاته الخارجية خاصة تجاه القضايا والتفاعلات السياسية المحيطة به.

2- التأثير على قدرة السياسة الخارجية الأردنية والضغط عليها في محاولتها لخلق دور فاعل لها على الساحة الإقليمية عن طريق تضيق الخناق على قدرتها في التأثير في مسار التفاعلات الإقليمية. (النجداوي"أ"، 2014، 60-61)

إن علاقة الأردن مع النظام الدولي تعكس ضرورة الحاجة الملحة للمساعدات الاقتصادية التي قد زادت حدتها مع الأزمات المتسارعة والتفاعلات الحاصلة في دول الجوار الجغرافي للأردن.

حيث تشكل المساعدات حجر الأساس للإقتصاد الأردني ما من شأنه أن يكرس تبعية سياسية واقتصادية للدول المانحة، وأن أي اختلاف في التوجهات مع هذه الدول يسبب معه بالضرورة قطع المعونات، هذا التحدي يواجهه الأردن عبر اتباع سياسة خارجية عقلانية نمطها المسايرة والمرونة والتكيف والبعيدة عن المواجهة قصد ضمان أمنه واستقراره على الرغم من بيئة الضغوطات التي تحيط به.

وبناء على ماسبق يمكن أن نختزل جملة التحديات التي تواجه صانع القرار الأردني في صياغته لتوجهاته الخارجية والنااتجة عن التفاعلات العديدة والمتناقضة الحاصلة في النظام الدولي فيما يلي:

1- الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وقدرة النظام الأردني على التماشي معها حفاظا على أمنه واستقراره من جهة، ومن جهة أخرى للحفاظ على استمرارية المعونات والمساعدات الإقتصادية.

2- الهاجس الأمني من تنامي القدرة العسكرية لإسرائيل أمام ضعف الموارد والمقدرات والوطنية وصعوبة خلق التوازن المنفرد بمنأى عن تحالف وتقارب عربي-عربي.

- 3- غياب الإستقرار السياسي والناجم عن ما تعيشه المنطقة العربية من مرحلة فارقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا الأمر الذي يشكل تحديا لصانع القرار الأردني قصد الحفاظ على استمرارية استقراره وأمنه. كما يمكن أن يمارس الأردن من خلال سياسته الخارجية الدور النشط إقليميا تجاه هذه التفاعلات لتحقيق المكانة الإقليمية.
- 4- واقع التبعية الإقتصادية والذي يحول دون وصول الأردن لبناء منظومته الإقتصادية التي تحقق اكتفاءه أو حتى استقراره الاقتصادي.

إن العالم اليوم يعرف تعددية قطبية اقتصادية ستؤدي لا محالة إلى تعددية سياسية كانعكاس لهذه التعددية الاقتصادية. وأن ما نعيشه اليوم من تفاعلات سياسية يشير إلى بوادر تشكل نظام عالمي جديد والتي بدت مقدماته تتضح خاصة أمام التوافق في المواقف السياسية الجديدة الحاصل بين روسيا والصين حول التطورات الجارية في الوطن العربي وخاصة من ما يجري في المشهد السوري.

سياق الأحداث هذا يشير إلى أن وجود اقطاب سياسية واقتصادية فاعلة وقوية داخل النسق الدولي يعطي الأردن والدول محل التأثير في العلاقات الدولية الفرصة بوجود هامش للمناورة تستطيع من خلاله التملص من براثن القطب الواحد وتحقيق مصلحتها وأهدافها الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب.

لقد اتضح مما سبق بأن سياسة الأردن الخارجية تنطلق من اعتبارات عدة منها المتغيرات التي تحصل في النظام الدولي بالإضافة إلى المحددات الداخلية والإقليمية.

كما اتضح أن السياسة الخارجية تراعي الأوزان النسبية للمتغيرات الدولية وقناعة صانع القرار السياسي بترابط ذلك مع سياسة الدولة الأردنية، بحيث أن الدولة عندما تتبنى سياسة خارجية فإن ذلك لا يأتي بصورة إعتباطية بل يأتي في سياق منظومة العلاقات الدولية وما تمر به من تغييرات وتفاعلات على اعتبار أن الوحدة الدولية هي جزء من مجموع الوحدات المتفاعلة داخل النظام الدولي وما يرافقه من مؤثرات.

وفي إطار تسليط الضوء على السياسة الأردنية تجاه معظم القضايا الخارجية والداخلية، نلاحظ أن العروبة والاسلام من أهم القيم التي تركز عليها السياسة الأردنية. وفي إطار ما يتخذ من سياسات في مواجهة الإرهاب فإن الأردن تجاه هذا التحدي يتصرف بعقلانية وحزم. إذ ينظر إلى الإرهاب على أنه فكر مظلم يسعى للهدم ومتناقض مع قيم العروبة والإسلام، وفق ذلك نجد الأردن يتخذ سياسة ذات مصداقية فاعلة في مواجهة الإرهاب والإرهابيين من خلال محاربة الفكر الضال وملاحقة كل المجموعات الإرهابية التي تحاول النيل من أمنه واستقراره من خلال ملاحقة المجموعات الإرهابية والتنسيق مع المجتمع الدولي بخصوص ذلك. (النجداوي"أ"، 2014: 212)

لعل الحالة الدولية ما بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 تشهد حرباً دولية ضد الإرهاب بمختلف أشكاله، ولا بد من الإشارة إلى أن تصدر موضوع الإرهاب للأحداث الدولية ليس بالأمر الجديد. فالإرهاب تاريخ طويل، وهو ظاهر مع ظهور البشرية، وكانت المشكلة التي تطرح دائماً ليس إدانة الإرهاب بل تعريفه، فمن حيث المبدأ لا أحد يتعاطف مع الإرهاب كعمل إجرامي يفتقر إلى الشرعية، ولكن المشكلة أن لا أحد ممن يمارسون الإرهاب يعترف بأن ما يقوم به هو عمل إرهابي بمعناه المدان، بل يعتبرونه عنفاً مشروعاً من وجهة نظرهم.

وهكذا فإن من يمارس العنف يضيف صفة الشرعية على عنفه: شرعية دينية، أو شرعية أخلاقية، أو شرعية قانونية، أو شرعية دولية، أما من يمارس ضده العنف فينعت هذا العنف بالإرهاب. (أبراش، 2003: 32)

ذلك وان التوجه الأمريكي والغربي وحتى الإسرائيلي نحو إدانة الإرهاب بالمطلق، ومساواتهم بين الإرهاب وعمليات العنف التي تقوم بها جماعات وأفراد ضد قوات محتلة أو ضد أنظمة استبدادية، أي التنديد بالعنف دون البحث عن الأسباب، إنما هو استراتيجية غربية أمريكية، وجزء من تصور لنظام عالمي جديد يضيف الشرعية على الوضع القائم اليوم بكل مكوناته، ويعتبر كل من يقاوم هذا الوضع إرهابياً.

فالعالم في نظرهم قد اكتمل وتشكل في وضع نموذجي مثالي لا يجوز لأحد أن يقاومه أو يطالب بتغييره. ومن سمات هذا نهاية عهد حركات التحرر وزمن النضال الثوري ما دام كل العالم أصبح تحت المظلة الأمريكية. (ابوطه، 2011: 182)

ولكن إذا كان من المفهوم سعي إسرائيل والولايات المتحدة عموماً إلى إزالة الحدود ما بين الإرهاب المدان من جهة، والحق بالنضال المشروع لتحرير الوطن وتقرير المصير من جهة أخرى، إلا وأنه يبقى كذلك، مادام هناك احتلال ومصادرة للحقوق المشروعة للشعب المحتل.

فالمجتمعات الإنسانية سواء على الساحة الداخلية أو المجتمعات فيما بينها لم تعرف وقتاً إلا وتتفجر عمليات عنف سياسي والذي تباينت توصيفاته، إرهاب مدان وعنف سياسي مشروع، والتوصيف هنا مرتبط بالأطراف المتصارعة ومواقفها، هذا التناقض في توصيف العنف ظهر في أجلى صورته وبموضوعات عدة تتعلق بالتفاعلات الراهنة في الوطن العربي وعلى رأسها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث أعادت أحداث سبتمبر البريق للجدل حوله هذه التصنيفات من جديد. (أبو طه، 2011: 183)

ولا بد في هذا الإطار من تسليط الضوء على مفهوم الإرهاب ولو بشكل مقتضب للوقوف على مكانه كونه يمثل تحدياً يعصف بالاستقرار بشتى مجالاته بالنسبة للدول من جهة، وعاملاً ضاغطاً على صناعات القرار في الدول العربية وعلى رأسها صانع القرار الأردني وذلك بالرجوع لجواره الجغرافي الذي يعرف العديد من التفاعلات والتغييرات التي مثلت بيئة خصبة لتنامي فكر الإرهاب وممارسته من جهة أخرى.

في عام 1972 وفي دورتها السابعة والعشرين عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً لبحث موضوع الإرهاب، وكان العنوان المقترح "التدابير الرامية إلى منع الإرهاب وغيره من أشكال العنف التي تعرض للخطر أرواح بشرية أو تؤدي بها أو تهدد الحريات الأساسية".

إلا أن هذا العنوان لم يرضي الدول العربية ودول العالم الثالث التي رأت فيه تجاهلاً للأسباب والدوافع الكامنة وراء الإرهاب، وعلية أيدت هذه الدول اقتراحاً عربياً بتعديل العنوان الذي أصبح:

"التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض أرواحاً بشرية بريئة للخطر، أو يؤدي بها أو هدد الحريات الأساسية، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس والفقر وخيبة الأمل والشعور بالظلم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية، بما فيها أرواحهم هم، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية". (أبراش، 2002: 42)

وفق ذلك وكلما تم التطرق إلى موضوع الإرهاب في المؤتمرات الدولية وبفعل ثقل وجود المعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث، وبفعل تزايد عدد حركات التحرر الوطني وتصاعد نضالها المسلح كان يتم التمييز بين الإرهاب من جهة وحق الشعوب في النضال والكفاح من أجل الحرية من جهة أخرى، ففي قرار الجمعية العامة رقم "3103" بتاريخ 1973/12/12 جاء:

إن نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، في سبيل تحقيق المصير والاستقلال هو نضال شرعي، ويتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي، وأن أية محاولة لقمع هذا النضال هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، ولإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون الدولي، وأن النزاعات المسلحة التي تنطوي على هذا النضال يجب النظر إليها باعتبارها نزاعات دولية مسلحة بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف (1949) الخاصة بالنزاعات المسلحة والوضع القانوني الخاص للمتحاربين. وتوالت القرارات الدولية التي تضيء الشرعية على الكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للاستعمار والأنظمة العنصرية.

منها القرار الصادر عام 1977 في الدورة (32) الذي ذكر بالاسم الشعب الفلسطيني كصاحب حق في الكفاح المسلح، حيث جاء في الفقرة الثانية منه: إذ تؤكد الجمعية العامة ما لشعب ناميبيا وزيمبابوي وللشعب الفلسطيني وسائر الشعوب الواقعة تحت الاستعمار والسيطرة الأجنبية من حقوق غير قابلة للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسيادة، دون أي تدخل أجنبي. (الزور، 2002: 212)

ودون الدخول في الإرهاب واشكالية تعريفه أو عناصره فإن ما يهمننا في هذا الصدد هو البحث حول الظاهرة التي ولدت ما سمي بالتحالف ضد الإرهاب، والتي أصبحت هاجسا وتحديا لصناع السياسة خاصة في الدول العربية والإسلامية على إعتبار أنها المستهدفة من هذه الحملة. إن دخول ومشاركة الأردن في هذه الحملة يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لسياسيتها الخارجية، وورقة ضغط على اسرائيل في ممارساتها تجاه الشعب الفلسطيني.

فالتأييد الشعبي العالمي للقضية الفلسطينية يجعل من الممارسات الإسرائيلية "الجدار العازل، الممارسات المنافية لحقوق الإنسان تجاه الشعب الأعزل... الخ" امام المجتمع الدولي إرهابية، بالإضافة للممارسات المتعنتة والرافضة للسير بينود اتفاقيات السلام والرافضة له أوراق ضغط بيد صانع السياسة الأردني في محاولته الدؤوبة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية من خلال توظيف الإجماع الدولي حول القضية وخلق أرضية للتسوية والاعتراف بحق الفلسطينيين بإنشاء دولتهم على نحو يحقق الإستقرار في المنطقة ويساعد على تجاوز تحدي الهاجس الأمني بالنسبة للأردن. (النجداوي "أ"، 2014: 113)

لقد استطاعت الدولة الاردنية منذ التأسيس ان تتهج نهجا تمكنت من خلاله أن تتجاوز كل الظروف الصعبة التي تعرضت لها، كما تمكنت بفضل قيادة الأردن والتفاف الشعب حولها من تجاوز كل العقبات.

ولا يعتبر التهديد الناتج من التفاعلات السياسية في الجوار الجغرافي للأردن حديثا أو وليد مرحلة الحركات الشعبية في الدول العربية وما رافقها من فوضى سياسية واجتماعية، وعقائدية، أدت للتطرف وإن كان زادت حدتها وأثرها على صانع القرار الأردني خاصة بالخطر القادم من الحدود العراقية والسورية.

وإن تم الرجوع للتاريخ يتضح أن الأردن قد مر في بداية خمسينيات القرن المنصرم بظروف سياسية صعبة تمثلت باستهداف الأردن وقيادته من خلال بعض التنظيمات التي كانت تمول من الخارج فنجحت بعض المحاولات بالنيل من بعض الرموز الوطنية حيث تم اغتيال هزاع المجالي، ووصفي التل، بالإضافة إلى المحاولات التي تعرض لها جلالة الملك الحسين بن طلال.

وكل هذه المحاولات كانت تصب في دائرة استهداف الأردن واستطاع الأردن أن يكون مثالا يحتذى في الأمن والإستقرار حتى فترة تسعينيات القرن الماضي عندما بدأت التنظيمات الإرهابية تستهدف الأردن من خلال عمليات عنف محدودة تنسب إلى مجموعات إسلامية صغيرة مرورا على ما حدث في عمان عام 2005 من تفجيرات هدفها النيل من استقرار الأردن وأمنه.

هذا السياق يحيلنا على أن الأردن قيادة وشعبا قادرين حفاظا على الأردن من مواجهة هذا التحدي وتجاوزه.

إن الدول العربية ومن بينها الأردن لا يتعدى تأثيرها حدود امتدادها الإقليمي وذلك نظرا لطبيعة المقدرات الوطنية لذلك كان لا بد لنا من تناول مجالات أثر وتأثير التحديات الإقليمية ومتغيراتها بالدراسة والتحليل للوقوف على مكامن تأثيرها على توجهات وصياغة سلوكيات السياسة الخارجية الأردنية وذلك وفق ما يلي:

المبحث الثاني: انعكاسات البيئة الإقليمية على توجه السياسة الخارجية.

إن الأبعاد الإقليمية ترتبط وتتشابك بالأبعاد الدولية، وتمثل التفاعلات فيما بينها حجم انعكاسها على توجهات الدول الخارجية، ويؤثر التغيير على المستوى الدولي بطريقة مباشرة على المنطقة العربية، لأسباب عديدة جعلت من المنطقة العربية مرتبطة إلى حد كبير بمركز النظام الدولي، إذ أنها منطقة منكشفة أمام أي متغير يشهده العالم. (سعيد، 1987: 20)

ويشكل النظام العالمي الجديد، الذي تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج الثانية، تحدياً حقيقياً بالنسبة للدول العربية، خاصة أن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق، الذي كان يعد هامشاً للمناورة لسياسات بعض الدول العربية.

ويمكن إرجاع ذلك إلى كون هذا الانهيار قد مثل فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية، من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربية في كثير من المواقف والأزمات، وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كان يقدمها، والتي كانت تعتمد عليها كثير من الدول العربية وتناور به سياسات القوى العاملة. (ابوطه، 2011: 149)

ارتبط بذلك، وكنتيجة له، بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كالدولة العظمى الأحادية التي تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في مجريات السياسة العالمية، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على خريطة العالم في السنوات الأخيرة وخلقت معها العديد من التحديات، والتي ما زال أثرها ووقعها مستمراً في تداعياته على الصعيد العالمي، وخاصة في وقت يشهد فيه العالم والدول العربية تحديداً ثورة هائلة في عدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية ومعلوماتية. مع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، أصبحت تصوراتها وسياساتها تجاه المنطقة تسترعي اهتماماً استثنائياً، فقد تبدلت الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، بل يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت قيادتها العالمية من منطقة الشرق الأوسط، في حرب الخليج الثانية 1991.

وذلك ما سعت إليه مخططات السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة من إعادة تشكيل المنطقة وتفكيك الناظم الإقليمي القائم، وإعادة رسم الحدود السياسية والاقتصادية بين مكوناته. (الزعيبي، 2001: 238)

وفق هذا السياق كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على السياسات العربية ارتباطاً بقدرتها على تحمل هذه المتغيرات والتوافق معها، إلى درجة بدلت من أولويات الحكومات العربية (هلال، قرني، 2004: 42)، وتفاقت العديد من المشكلات والأزمات التي أصبحت تعاني منها المنطقة، والتي تمثل تحديات إقليمية تتطلب التحرك نحوها من قبل صانعي القرار في المنطقة عن طريق سياسات دولهم الخارجية.

وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على التحديات التي خلقتها التفاعلات الكامنة في بيئة الأردن الإقليمية والتي يصعب حصرها نظرا لكثرتها وتشابكها بعضها ببعض، حيث سنولي التفاعلات الإقليمية وإشكالية توازن القوى الإقليمي "المطلب الأول" وكذلك تفاعلات الجوار الجغرافي وراهن تفاعلاتها السياسية "المطلب الثاني" البحث والتحليل للوقوف على حجم التحديات التي أفرزتها تلك التفاعلات على سياسة الأردن الخارجية وتوجهاتها وأيضا ما فرضته من قيود وما أتاحتها من فرص لصانع القرار الأردني وفق ما يلي:

المطلب الأول: التفاعلات الإقليمية وإشكالية توازن القوى.

عرف البعد الإقليمي العربي لسياسة الأردن الخارجية المتمثل بالوطن العربي العديد من التوترات والنزاعات التي كان لها تداعياتها وأثرها المباشر على تكامله ومحاولات توحيدة كنظام من جهة، وعلى حركية السياسة الخارجية الأردنية وتفاعلاتها الخارجية من جهة أخرى.

ولعل آخر هذه التفاعلات تجلت في الأوضاع السياسية الداخلية التي تعرفها الدول العربية بحركاته الشعبية والتي تمخض عنها الكثير من التحديات بعد أن حادت عن أهدافها على الأغلب، إضافة إلى تمادي إسرائيل بعدوانها المستمر على المقدسات الإسلامية والشعب الفلسطيني ما أثقل كاهل صانع القرار الأردني نظرا لحجم التحديات الخارجية والداخلية التي آملتها هذه التفاعلات.

ناهيك عن النزاعات العربية- العربية، ليكن أخطرها على الأمة العربية ما نعرفه اليوم من قتال داخلي مسلح في بعض دول الجوار الجغرافي للأردن ونشئت شعوبها، حيث أستوعبت المملكة الأردنية الهاشمية بمواردها المحدودة الشق الأكبر من تبعات هذه المآسي العربية، والتي شكلت ولا زالت تحديا يتطلب النهوض والتحرك تجاهه على نحو يرجع للدول العربية مكانتها ودورها كفاعل في النظام الدولي من جهة، ويحد من إستنزاف الطاقات والموارد للدول التي تعاني من الآثار الناتجة عن هذه التفاعلات

من جهة أخرى، وعلى نحو يخفف من العبء التي يتكبده الأردن في مواجهة هذه التحديات وبما يحفظ أمنه وأستقراره.

إن النظام الإقليمي العربي يتمتع بخصائص رئيسية منحتة عبر التاريخ ما يكفي من القوة والمكانة لكي يتبادل علاقات التأثير والتأثير مع النظام الدولي. حيث لم يكن النظام العربي مجرد أداة هشة في يد النظام الدولي.

إلا أن عامل الحسم ي تبادل العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي صراعا وتماشيا، يرتهن لمستوى التضامن ودرجة التنسيق بين التوجهات السياسية والمواقف العربية انطلاقا من تصورات صناع القرار فيها للفرص والقيود التي يخلقها ويتيحها النظام الدولي. (النجداوي"أ"، 2014: 117)

لعل رهن الوقت يشير إلى أن النظام الدولي أضحى يتميز بحدة الإنقسامات التي أدت إلى تفككه وضعفه بالإقتران مع زيادة حالات الإختراق الخارجي له، تمخض عن ذلك حدة للتحديات التي تواجه صانعي القرار في صياغة توجهاتهم الخارجية خاصة أمام تصاعد الأزمات المتشعبة في كافة أرجاء هذا النظام وتعاضم أطماع القوى المعادية له. هذه السيرة أدت إلى عجز النظام العربي عن تأدية وظائفه،(الرشدان، 2010: 43) وما تضمنه من سبل توثيق أوصل العلاقات العربية فيما بينها وتنسيق سياساتها وصون استقلالها بالشكل الذي يخدم مصالح الأمة العربية أجمع.(الرشدان، 2010: 44)

وتجدر الإشارة هنا بأن النظام الدولي يعرف على أنه:"نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي".(أبودية، 1990: 38) كما يعبر عن أحد مستويات تحليل العلاقات الدولية بإعتباره:

"مجموعة من الدول المجاورة جغرافيا تتفاعل فيما بينها وتجمعها عدة روابط كالأصل واللقمة والتاريخ المشترك، وهذا الأمر يجمعها في شعور واحد مشترك بنفس المصير يميزها عن غيرها".(فهمي، 1999: 119)

إن النظام العربي يضم عناصر أساسية لمكونات النظام الإقليمي، بالإضافة إلى الجغرافيا واللغة ووحدة العقيدة والإحساس بنفس المصير، مؤسسات فرعية تعد ضابطاً ومقوماً لبنانيه كمجلس الدفاع العربي المشترك داخل الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة في شتى المجالات والتي من شأن تفعيلها التقليل من حدة التحديات الإقليمية التي تواجه صانعي القرار في الدول العربية. (النجداوي "أ"، 2014: 119)

مما سبق يتضح بأن الأردن يواجه في صياغة توجهاته الخارجية تجاه التفاعلات الإقليمية تحديات صعبة، ناتجة في البداية عن عدم قدرة الأردن بشكل منفرداً على مواجهة هذا الكم من التحديات والتفاعلات بمنئى عن عمل عربي مشترك ودعم عربي يدفع بالأردن نحو تجاوز مثل هذه التحديات التي أمثلتها تفاعلات النظام الإقليمي وخاصة الشق العربي منه.

وذلك بالنظر لوضع الأردن الإقتصادي المحدود وتواتر الأزمات الداخلية وعلى رأسها إعتباره أنه يشكل قبلة لشعوب دول النظام العربي التي تعرف إشكالات سياسية داخلية ما أجهد موارده بشكل إنعكس سلباً على الداخل الأردني اجتماعياً واقتصادياً وضاعف من هاجسه الأمني أمام تقاعص وشبه تملص من المسؤولية أمام مسألة الاجئين وعلى رأسهم اللاجئين السوريين.

بالإضافة إلى هذه التحديات هناك تحديات من شأنها الحد من دور السياسة الخارجية الأردنية ومستوى فعاليتها، والتي تتطلب من الأردن التحرك نحوها على الرغم من القيود التي تفرضها والتي تنقل بها صانع القرار الأردني، وهي المتعلقة بتسارع سباق التسلح وتصاعد الهاجس الأمني من تنامي القوة النووية الإيرانية، وتفاقم المعضلة الإقتصادية في الدول العربية.

إضافة إلى تراجع دور الأقطاب العربية تجاه قضايا الإقليم العربي، والإنقسامات والنزاعات الداخلية في دول الجوار ودول الإمتداد الإقليمي للأردن وعلى رأسها "العراق، سوريا، اليمن، البحرين، السودان، ليبيا، مصر، فلسطين، الأمر الذي ينم عن إستمرار الضعف والتهديد للأمن الوطني للأردن أمام غياب

العمل العربي المشترك وتبعثر الإمكانات العربية وتفاقم المعضلة الاقتصادية في الداخل الأردني. (النجداوي" و"، 2014: 126)

لقد تأثر صانع السياسة الأردني بمجموعة من المتغيرات والتحديات التي عرفها وفرضها النظام الإقليمي العربي وخاصة التي كانت إنعكاسا عن الحرب على العراق والأزمة السورية والتي كانت ذا أثر سلبي على الأغلب.

فالإرتباط الأردني بسياسة الدول المانحة على المستوى الإقتصادي كان له الأثر البالغ في تقييد السياسة الخارجية الأردنية في خيارات توجهاتها وسلوكاتها وتفاعلاتها تجاه القضايا الإقليمية. على أن التحدي الذي من شأن تجاوزه الإرتقاء بالسياسات العربية عامة والأردنية خاصة هو إيجاد إطار للعمل العربي المشترك قصد تجاوز تحديات أهمها:

- 1- فشل المواجهة والتعامل مع القوى الأجنبية ومع إسرائيل على وجه الخصوص.
- 2- الخلافات السياسية والإيديولوجية العربية-العربية.
- 3- التفاعلات السياسية والاقتصادية في النظام الإقليمي العربي وتصاعدها.
- 4- على أن أهم هذه المعضلات هو استمرارية الصراع العربي-الإسرائيلي كونه لم ينتهي ولم ينصف الشعب الفلسطيني ولعل هذا المعطى يشكل تحديا حقيقيا يسعى صانع القرار الأردني بشكل دؤوب قصد إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. (النجداوي" أ"، 2014: 128)

وأمام تحدي توازن القوى الإقليمي فإن الإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية تذهب نحو ضبط التسليح في المنطقة وإعادة تشكيلها خاصة بعد غياب العراق الذي أدى إلى خلل واضح في موازين القوى الإقليمية لصالح أقطاب ودول ليست عربية ممثلة بتركيا وإيران.

من ثم تحول النزاعات الإقليمية والإشكالات العربية ساحة لهذا الصراع ناهيك عن صراع القوى العالمية، الأمر الذي شكل تحدي للسياسة الخارجية الأردنية ودوره الإقليمي خاصة أمام إنتفاته للمعضلة

الإقتصادية والسكانية الناتجة عن التفاعلات السياسية لدول جواره الجغرافي والسعي للحفاظ على أمنه وإستقراره.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن توازن القوى يعرف بكونه: "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية الإقليمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث يضمن هذه الحالة للدولة أو مجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار". (حسين، 2009: 85)

إن طبيعة التوازنات الإقليمية تشكل لصانع القرار الأردني الذي يسعى لخلق دور فاعل له على المستوى الخارجي بالتوازي مع الحفاظ على أمنه وإستقراره الداخلي هاجسا يصعب تخطيه كتحدٍ بالنظر لمقدرات الأردن الوطنية.

وتجدر الإشارة هنا أن السياسة الخارجية للأردن بإتباعها سياسة خارجية وسطية ومرنة استطاعت ان تحد من وطأة هذه التحديات التي تعصف بالأردن على المستوى الداخلي والخارجي وأن تجد لها هامشا من الحرية في تحركاتها وسلوكياتها تجاه التفاعلات الإقليمية خاصة عبر إتباع سياسة المحاور الدولية وتوفر الدعم العربي والدولي لسياسات الوسطية والسلام.

لعل التفاعلات الراهنة تشير إلى تراجع القوى العربية تجاه كونها فاعل في مؤثر في محيطها الإقليمي فالتحالفات القائمة حاليا والتوجهات ذات المصالح المتناقضة إزاء مشهد الأحداث الحالي ينم عن عدم قدرة للدول العربية على المواجه من جهة، وعلى اتباع سياسيات ناجعة من شأنها مساعدة دول النظام العربي والنهوض به من مرحلة التردّي إلى مرحلة التحدي خاصة أمام تنامي الدور التركي والقوة الإيرانية وتزايد التناقض والتباعد العربي-العربي.

إن أغلب الدول العربية تصر على الإستمرار بآليات ورؤى قديمة للحكم دون إدخال أي إصلاحات داخلية تسعى لترسيخ قيم الديمقراطية، وهو ما تنبه له صانع القرار الأردني الذي سعى من خلال سياسته الداخلية والخارجية لخلق توازن بين الإحتياجات والمطالب الداخلية والأهداف والرؤى الخارجية ليحفظ بذلك أمن واستقرار الأردن من جهة، ويجعل للأردن مكانا ثابتا ودورا فاعلا على الساحة الإقليمية، إلا أن هذا التحدي يثقل كاهل صانع القرار الأردني الذي يسعى لخلق عمل عربي مشترك تتحد به الإرادات والتوجهات العربية، لعدم تمكين القوى الخارجية من فرض استراتيجياتها وعلى رأسها الإستراتيجية الإسرائيلي الأمريكي الساعي لربط الأوضاع الداخلية العربية بأمن وإستقرار الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الهوية والثقافة العربية والإسلامية تحت مسميات أصبحت تشكل تحديات لصناع القرار كالحرب على الإرهاب، وحقوق الإنسان. (النجداوي، "أ"، 2014: 144)

المطلب الثاني: تفاعلات الجوار الجغرافي.

يصنف الأردن بأنه دولة صغيرة وفقا للتقسيمات الهرمية للدول ذلك إذا ما تمت مقارنته مع دول جواره الجغرافي بجملة من المعايير الواقعية والفعلية التي تخدم هذا التقسيم.

فالأردن من حيث المساحة والموارد الطبيعية والمقدرات الاقتصادية يأتي في مؤخرة التقسيم بين هذه الدول. ومع ذلك فلقد إستطاع الأردن بفضل موقعه الجغرافي وحنكة صانع قراره أن يخلق لنفسه دورا مؤثرا وأن يحافظ على استقراره ضمن هذه الدول، عبر اتباع سياسة خارجية مرنة تتكيف وتتأقلم مع واقع دول الجوار الجغرافي. (النجداوي "ب"، 2008: 71)

لقد حكم على الأردن بجوار جغرافي صعب، ولعل قول الراحل الملك الحسين بن طلال يدلل على حجم التحديات التي يخلقها جوار الأردن الجغرافي: "...نحن لسنا مهديين فقط بالوجود الطبيعي

لدولة إسرائيل ولكننا مهددين أيضا بردود الفعل من الحكومات العربية المحيطة وزعمائها من جراء موقعنا هذا...". (المشاقبة، 2000: 323)

إن الموقع الجغرافي للأردن قد جاء مقيدا لحركة صانع قراره، حيث فرض على الأردن اتباع سياسة خارجية مرنة تهدف إلى التوفيق بين مصالح دوال الجوار من جهة، والمصالح الأردنية من جهة أخرى، فمنهج الاعتدال المتبنى من قبل صانع القرار الأردني ساهم في النقص من حدة التناقض بين مصالح الدول المتجاورة.

وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف الأنظمة السياسية العربية المتجاورة وعدم استقرارها خاصة أمام المشهد الراهن قد شكل تحديا بالنسبة لصانع القرار الأردني. حيث يضم المحيط الجغرافي للأردن كلا من سوريا والعراق ومصر والسعودية وفلسطين المحتلة من قبل إسرائيل، وسنحاول هنا أن نبرز أهم التفاعلات الراهنة التي شكلت وتحديات لصانع القرار الأردني في صياغة توجهاته الخارجية في الوقت الراهن على نحو يخدم المدة الزمنية المعالجة في الدراسة، لذلك سنقتصر الدراسة على التفاعلات في المشهد الفلسطيني والعلاقة مع إسرائيل، من ثم تناول المشهد السوري كونهما يمثلان أهم التحديات الراهنة التي تتطلب التحرك نحوها من قبل صانع القرار الأردني لما لهما من أثر مباشر على صياغة أوضاعه الداخلية والخارجية.

ولكن قبل الدخول في تحليل ماسبقت الإشارة إليه لا بد لنا من تسليط الضوء على المشهد العام لواقع الأمة العربية الذي شكل بمحصلة تطوراته وتفاعلاته سلبيات إنعكست على قدرات الدول العربية كافة داخليا والتي أصابها التفكك والإنهيار والإستنزاف، وخارجيا تجلى في العجز عن المواجهة ومواكبة التغييرات.

لقد مست التطورات كافة القضايا العربية المهمة والإستراتيجية ولعل أبرزها ما تعرفه القضية الفلسطينية من تراجع غير مسبوق وغير مقبول في أولويتها كقضية أمة. كما شهدت الساحة اللبنانية تطورات تنذر بعودة الحرب الأهلية مع توسيع فجوة الخلافات بين مكونات الساحة السياسية.

أما الأوضاع في العراق فتشير إلى الإنهيار الأمني وتصاعد لوتيرة الصراعات الطائفية والسياسية تتم عن عدم الإستقرار وإلغاء دورها الخارجي لعقود لاحقة. أما المشهد اليمني فيمثل ساحة لصراعات القوى الإقليمية بالإقتزان مع نزاعات داخلية مسلحة. وأما الوضع في البحرين فإنه يسارع بإتجاه اللا إستقرار.

وفي المشهد السوري ذو المعادلة الصعبة فإنه يعبر عن صراع القوى العالمية والقوى الإقليمية معا، ناهيك عن كون سوريا أضحت تمثل تأكيدا لعودة تعدد القطبية الدولية في شتى مجالاتها السياسية والإقتصادية، بالإقتزان مع استنزاف القدرات السورية بصورة مسفرة. هذا المشهد المقتضب لواقع الأمة العربية يحيلنا إلى الفرصة التي أتيحت لتركيا وإيران إضافة للقوى الدولية الأخرى بالتدخل في شؤون الدول العربية وفرض مخطاتها وبسط هيمنتها خدمة لمصالحها. وفقا لهذا المشهد كان لابد بأن تفقد الدول العربية القدرة على النهوض ولتنتصف بالتجزئة والتبعية للقوى الخارجية. (النجداوي"د"، 2014: 398-399)

أمام هذا السياق فإن صانع القرار الأردني يجد نفسه أمام العديد من التحديات التي تنقل كاهله نظرا لتناقضها وتشتتها وإستمراريتها ما ينعكس سلبا على الخيارات المطروحة فيما يذهب لصياغة توجهاته الخارجية تجاه هذه التفاعلات، إلا أن السياسة الخارجية الأردنية المتسمة بعقلانيتها ووسطيتها استطاعت وسط دوامة اللا استقرار هذه أن تحقق حفاظا على أمنها واستقرارها من جهة، والتكيف وإن كان مقيدا مع البيئة الخارجية وما فرضته من تحديات.

وبالرجوع للمشهد الفلسطيني وما يخلقه من تحديات راهنة لتوجهات السياسة الخارجية الأردنية فإن واقع الحال يشير كما ذكرنا سابقا إلى تراجع القضية الفلسطينية كألوية في الأجندات السياسية وإن كانت القضية الفلسطينية تشكل ثابتا من ثوابت السياسة الخارجية الأردنية وتوجها ذو طابعا خاص نظرا للإرتباط التاريخي بالقضية الفلسطينية، وذلك لما يعصف بالأردن من زخم في التفاعلات التي قيدت الدور الأردني تجاه القضية وفي نمط التعامل مع إسرائيل خاصة أمام الوضع المتآكل الذي يعرفه

النظام العربي وأستغلال هذا الوضع من قبل إسرائيل التي سعت لتوسيع رقعتها عبر زيادة عمليات الإستيطان وزيادة عمليات الإعتداء المتكرر على الشعب الفلسطيني الأعلز.(النجداوي"أ"،2014، 400)

وتجدر الإشارة أن التحديات التي يواجهها صانع القرار الأردني في صياغته لسياسته الخارجية والمتعلقة بالقضية الفلسطينية ليست بالحديثة أو التي يمكن اعتبارها وليدة التفاعلات السياسية القائمة في حقل النظام الإقليمي بل هي متجذرة ولها إنعكاساتها وإرهاصات التي ما نفكت تتعكس على السياسة الأردنية داخليا وخارجيا.

وأمام الإلتزام الأردني التاريخي تجاه القضية الفلسطينية جاء التوجه الأردني ليدعم تحدي قيام الدولة الفلسطينية المشروعة على أرضها، لتدارك ما تبقى من الأراضي الفلسطينية نظرا لما آل إليه الواقع العربي من تردي يصعب معه الإلتفات الجدي والحازم لتطورات وتفاعلات القضية الفلسطينية عربيا خاصة بإتباع السياسات القطرية التي تنعكس سلبا على القضايا والأزمات العربية.(الحمد،2011:19)

وفق هذا السياق وعقب قبول فلسطين دولة مراقبا في الأمم المتحدة ورفع درجة تمثيليتها، ونيل الشعب الفلسطيني حقا بسيطا من حقوقه المشروعة التي لطالما أكد عليها صانع القرار الأردني في المحافل الدولية، كان لابد وأن ينعكس ذلك على معطيات القضية الفلسطينية من جهة، وعلى الداخل الأردني من جهة أخرى، والتي بدورها أتاحت لصانع القرار الأردني هامش من الحرية في سلوكاته الخارجية.

كون أن الخروج من مأزق تراجع الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية عقب الأزمات الخانقة التي يعرفها الأردن يشكل كسب ورقة ضغط على القوى الغربية وإسرائيل بشكل يؤهله لعودة دوره تجاه القضية، وتحقيقا لإستقراره الداخلي.

وعند النظر لتحدي المخطط الصهيوني بإعتبار الأردن وطنا بديلا، نجد بأن مشروع الوطن البديل والذي يعني بجوهره ترحيل السكان وإلحاقهم بمناطق أخرى ليس بالطرح الجديد وطالما رفضه الأردنيين والفلسطينيين معا. (الحمد، 2011: 18)

هذا التحدي تم مواجهته بطرح صيغ تعاونية أخرى بين الطرف الأردني والفلسطيني يتم من خلاله ضمان الإستقرار في المنطقة وبشكل يخدم القضية الفلسطينية، ومن بين هذه الصيغ مشروع الكونفدرالية الإتحادية بين الأردن وفلسطين، هذا الطرح ليس بالجديد ولكن عاد للواجهة مؤخرا كخيار من شأنه إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية ويقف في وجه الإستراتيجية الإسرائيلية.

وبعد مشروع الكونفدرالية الإتحادية مقبول من الناحية المبدئية. (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية) إلا أن تطبيقه مرتين بتحقيق عدة شروط تم ذكرها في العديد من خطابات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين أكد من خلالها على ضرورة كون هذا الخيار هو خيار شعبي الأردن وفلسطين، إضافة إلى إعلان دولة فلسطين دولة مستقلة بحد ذاتها. (الفارس، 2001: 150-151)

ويمثل رفع تمثيل فلسطين إلى درجة دولة مراقب في الأمم المتحدة خطوة لتحقيق مثل هذه الصيغ التعاونية على أرض الواقع كونها تتوخى تحقيق مصلحة الشعوب وإراداتهم في مواجهة التعنت والمخططات الغربية-الإسرائيلية.

وعند النظر إلى المشهد السوري الراهن وما يخلقه من تحديات لصانع القرار الأردني في مستوياتها المتعددة داخليا وخارجيا، فإن سناريوهات الأحداث تشير إلى بوادر انهيار مكونات الدولة السورية التي استنزفت طاقاتها ومواردها بصورة مسفرة، ما ينبأ عن فقد الطرف السوري القدرة على التحرك خارجيا في الأمد القادم وهو ما يشكل للأردن تحديا يثقل كاهل صانع قراره نظرا لتحمله العبأ الأكبر من التفاعلات التي يعرفها المشهد السوري.

وفي ظل ضبابية سيناريوهات التعامل مع الأزمة السورية فإن الأردن إتبع سياسة خارجية وسطية مرنة وحذرة، نأى بنفسه من خلالها عن الإنزلاق والتورط في الصراع الدولي الدائر في سوريا، والذي حاول الأردن من خلال اتباع هذه السياسة التماشي مع الأدوار الإقليمية والدولية بشكل يمكنه من مجاراة هذه الوضعية الصعبة دون أن يكن لإنعكاسها بالغ الأثر على الإستقرار الداخلي والسياسي والإجتماعي والإقتصادي للأردن. (محمود، 2013)

يضاف لهذه الضغوط والتحديات الحالة الأمنية والعسكرية على حدوده الشمالية وهو ما صعد من دور الهاجس الأمني لدى صانع السياسة الأردني عقب أن أصبحت الجماعات المتطرفة هي التي تمسك بزمام الأمور هناك. (محمود، 2013)

إن الأردن ووفق توجهات سياسته الخارجية وعلى الرغم من التحديات التي خلقتها التفاعلات السياسية في الجوار السوري فإن سياسة الأردن الخارجية جاءت حازمة وجادة بمواقفها تجاه الأزمة السورية، وملتزمة بتقديم الدعم رغم ضعف الإمكانيات والموارد الوطنية.

لذلك يتوجب على الأردن لمواجهة هذا التحدي ووفق إستراتيجيته المطروحة بهذا الشأن توجيه سياسته الخارجية نحو القوى العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية لتوعيته بخطورة تفاقم الوضع الراهن وخاصة على المستوى السياسي والإقتصادي في المنطقة ككل كون تبعات هذه الأزمة وخاصة فيما يذهب لمسألة اللاجئين هي مسؤولية المجتمع الدولي وليست مسؤولية الأردن وحده.

الخاتمة:

كشفت الدراسة عن طبيعة وأثر التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الأردنية، وذلك من خلال تحليل مدى حضور تلك التحديات ووقعها على سلوك صانع القرار الأردني تجاه محيطه الخارجي، وتجاه التفاعلات التي يشملها على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أجابت الدراسة من خلال تتبع ما شمله البحث من آليات وعناصر ومتغيرات في التحليل قصد الإجابة على مشكلة الدراسة الرئيسية وأسئلتها الفرعية:

بأن التحديات الداخلية التي يواجهها الأردن "جغرافياً، ديمغرافياً، عسكرياً، إقتصادياً" أتسمت في مجملها بتقييد صانع القرار الأردني.

حيث أن المعطيات الداخلية شكلت تحدياً لصانع القرار الأردني، خاصة أمام تأثير الموقع الجغرافي، والحساسية في الديمغرافيا، والإرتهان لوضع إقتصادي وعسكري محدود، الأمر الذي يشكل معه محددات لصانع القرار الأردني.

على إعتبار أن هذه المعطيات تعرف القصور في تقديم البدائل بغرض الارتقاء بالسياسة الخارجية بما يحقق الأهداف والمصالح من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة الأردن بشكل منفرد على مواجهة التحديات التي أفرزتها التفاعلات الخارجية بخاصة الحاصلة في دول الجوار الجغرافي للأردن.

وعلى صعيد معطيات البيئة الخارجية والتحديات التي فرضتها إقليمياً ودولياً فإن المعطى المشترك فيما بين هذه التحديات كان قوامه التهديد وخلق القيود. فمحدودية المقدرات الوطنية

للأردن صعد من درجة القيود على صانع السياسة الخارجية الأردنية، ما إنعكس سلباً على السياسة الخارجية الأردنية ونمط تفاعلها وسلوكها تجاه القضايا والأزمات الخارجية.

كما أن الارتباط ونمط الإعتماد المتبادل بين الأردن وبين دول جواره الجغرافي جعل من سياسته الخارجية ترتفع لردود فعل آنية تقلل من الدور الخارجي.

إن التحديات التي تواجه سياسة الأردن الخارجية ذات أبعاد مترابطة ومتشابكة ومتعددة المشارب، تقيد بأثرها السلبى حركة السياسة الخارجية الأردنية، خاصة أمام التفاعلات والتغيرات الراهنة في الدول العربية والتفكك الذي أصاب نظامها.

حيث أن التحديات التي تواجه الدول العربية أصبحت لا تخفى على المتتبعين والمهتمين بسياسات هذه الدول. وهي تحديات تهدد بآثارها السلبية مستقبل الأمة العربية لما لهذه التحديات من انعكاسات مست إلى حد كبير الهوية العربية والثقافة والوجود العربي على رأس هذه التحديات تحدي العولمة، وما أصبح يعرفه النظام العربي من تباعد وفوضى غير مسبوقه يصعب فيها الفصل بين ما هو سياسي وبين ما هو إجتماعي وإقتصادي.

أمام هذه الوضعية فإنه يصعب وضع كافة التحديات بتفاعلاتها وانعكاساتها وأثرها على المستوى الخارجي والداخلي في قائمة محددة تشملها الدراسة يتم فيها حصر ما يعرفه رهن السياسة الخارجية الأردنية من تغييرات وتحديات ساهمت في تقيد تحرك وسلوك الأردن الخارجي.

- النتائج:

استخلص الباحث من خلال هذه الدراسة وبفصولها ومطالبها التي عالجت الموضوع بجملة من المحاور التي تهم الإجابة عن مشكلة الدراسة وما تفرع عنها من أسئلة مجموعة من النتائج والإستنتاجات العامة كان أهمها:

- يعرف الأردن العديد من التحديات ذات المجالات المختلفة، سياسياً، إقتصادياً، إجتماعياً، كان لها أثرها على السياسة الخارجية الأردنية، توجهها، سلوكها، تفاعلها.
- تعد التحديات التي فرضتها المعطيات الداخلية على الصعيد الجغرافي والسكاني والإقتصادي والعسكري، والمعطيات التي أملتها البيئة الخارجية وما يذهب منها إلى التفاعلات الحاصلة في النظام الإقليمي العربي، وبخاصة، التفاعلات السياسية في الجوار الجغرافي أهم التحديات التي تعرفها السياسة الخارجية الأردنية والتي تتطلب التحرك نحوها قصد تحقيق الأمن، الإستقرار، الإستمرارية.
- أضحت التحديات الإقتصادية أحد الحقائق الملازمة لتحرك السياسة الخارجية الأردني قصد جلب المزيد من الإستثمارات والمساعدات الأجنبية التي من شأنها الدفع بالإقتصاد الأردني ومسيرة التنمية داخله نحو تجاوز التحديات التي حاقت به.
- صفة التبعية هي الملازمة للإقتصاد الأردني.
- قيد الموقع الجغرافي سياسة الأردن الخارجية وجعلها عرضة للكثير من الإكراهات والضغطات الناتجة عن التفاعلات في الدول المجاورة.
- إن التنوع السكاني الذي يعرفه الأردن والإشكال الذي خلقه لجوء سكان الدول المجاورة إليه مثل تحدياً ومحدداً لصانع القرار الأردني في صياغة توجهه نحو القضايا والأزمات الإقليمية.

عكست المواقف والسلوكيات الخارجية للأردن حاجتها لتدعيم القدرات الإقتصادية والعسكرية.

- استقرار النظام السياسي للأردن يعد داعماً للسياسة الخارجية وصانع قرارها.
- مثل نمط التوازن والمرونة والتأني في سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضايا والأزمات الإقليمية داعماً للإستقرار الداخلي والنأي بالأردن عن الدخول بالصراعات المتشابكة والمتضادة المصالح.
- أدى ظهور القوى الإقليمية الجديدة مقابل أفول قوى عربية لتراجع الدور الأردني تجاه القضايا والأزمات الخارجية، والإلتفات للوضع الداخلي وتحدياته.

- التوصيات:

- مضاعفة التحرك الأردني الخارجي قصد جلب المزيد من الدعم الإقتصادي الغير مرتين لشروط أو توجهات سياسية، بغرض تحقيق التنمية وضمان الإستقرار والأمن على المستوى الداخلي.
- توجيه السياسة الخارجية الأردنية من خلال دبلوماسيتها نحو تحقيق الإستقرار السياسي في دول الجوار الجغرافي بخاصة ما يذهب إلى الشأن السوري، والقضية الفلسطينية.
- تحرك السياسة الخارجية الأردنية نحو الحد من تدويل الأزمات العربية وجعلها مرتبطة بحلول عربية، بهدف تقليل فرص الإختراق الخارجي، وبما يعطي دوراً بارزاً للسياسة الخارجية الأردنية.

- بناء الحكم الرشيد الذي أساسه الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة، كسبيل لتحقيق الإلتفاف الداخلي، على نحو يمنح القدرة في مواجهة التحديات والضغوطات الخارجية.

- بناء علاقات وتحالفات دولية وإقليمية تعطي الأردن هامشاً في المناورة سياسياً ودعمًا إقتصاديًا.

الإهتمام بالأمن السياسي والغذائي والمائي والبيئي، كونها تشكل مرتكزات الأمن الوطني الأردني.

إن ما تجدر الإشارة له في النهاية أنه على الرغم من ما أوضحتها هذه الدراسة من متغيرات وما سلطت عليه الضوء من تحديات داخلية وخارجية تحد من فعالية السياسة الخارجية الأردنية وتقيد توجهاتها، وما قد خلصت له من نتائج وتوصيات، فإن باب البحث يبقى مشرعا لكل ناهل علم، ومهتم بحقل دراسة السياسة الخارجية الأردنية لمعالجة أوجه القصور والنقص بكل علمية وموضوعية تهدف للدفع بالسياسة الخارجية الأردنية والإرتقاء بها نحو الأفضل.

لائحة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أبراش، إبراهيم، (2003)، فلسطين في عالم تغير، ط1، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، رام الله.
- 2- أبو دية، سعد، (1990)، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه"14"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 3- أبو شبانة، ياسر، (1998) النظام العالمي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ط1، دار السلام، القاهرة.
- 4- أشواق، عباس، (2002)، السياسة الخارجية، ط1، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق.
- 5- بالمر، رجلين/ مورجان، كليفتون، (2011)، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام نوير، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 6- بيتر، مارش، (2009)، صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- 7- تليان، أسامة، (2001)، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ط1، الناشر المؤلف، عمان.
- 8- الثبيات، قاسم، (2010)، أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1989-1999، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان.
- 9- جنسن، لويد، (1989)، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد السيد سليم، محمد أحمد مفتي، ط1، مطابع جامعة آل سعود، السعودية.

- 10- حسين، خليل، (2009)، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية. ط1، دار المنهل، بيروت.
- 11- الحمد، جواد،/محررا، 2011، المدخل إلى القضية الفلسطينية، دراسات 21، ط7، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- 12- ربيع، حامد، (1979)، نظرية الدعاية الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.
- 13- الرمضاني، مازن، (1991)، السياسة الخارجية دراسة نظرية، طذ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
- 14- الزعبي، موسى، (2001)، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي، ط1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- 15- سعيد، عبد المنعم، (1987)، العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 16- سلطان، جاسم، (2008)، قواعد في الممارسة السياسية، ط1، مؤسسة أم القرى، القاهرة.
- 17- سليم، محمد السيد، (1984)، تحليل السياسة الخارجية، ط1، بروفيشنال للإعلام والنشر، القاهرة.
- 18- شكري، عزيز، (1998) الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ط1، عالم المعرفة، الكويت.
- 19- شلبي، محمد، (2008)، السياسة الخارجية للدول الصغيرة، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان.
- 20- طهبوب، ناصر، (1994)، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، ط1، (د.ن)، عمان.

- 21- عارف، نصر، (1998)، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، ط1، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، فيرجينيا.
- 22- غالي،/عيسى، (1982)، مدخل إلى علم السياسة، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 23- الفارس، تيسير، (2001)، عبد الله الثاني ومستقبل العلاقة الأردنية/ال فلسطينية/التسوية النهائية، ط1، وزارة الثقافة، عمان.
- 24- فهمي، عبد القادر، (1999)، النظام الإقليمي العربي، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
- 25- القرعان، صالح، (1995)، الموقف الأردني من أزمة الخليج، ط1، (د،ن)، عمان.
- 26- الكيالي، عبد الوهاب، (1993)، موسوعة السياسة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- 27- مشاقبة، أمين/ محرراً، (1999)، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، ط1، دار الحامد عمان.
- 28- مشاقبة، أمين/محرراً، (2002)، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، ط1، دار الحامد، عمان.
- 29- المعيني، خالد،(2009)، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ط1، دار كيوان للنشر، دمشق.
- 30- مكريديس، روي/ مشرفاً، (1966)، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.

- 31- مهنا، نصر، (2006)، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 32- ميرل، مارسيل، (1981)، السياسة الدولية، ترجمة:خضر خضر، آفاق دولية "2"، سلسلة جروس برس، بيروت.
- 33- نافعة حسن، (2007)، مبادئ علم السياسة، ط3، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- 34- النجار، حسين، (1953)، السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- 35- نهار، غازي، (1993)، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، ط1، دار مجدلاوي، عمان.
- 36- الهزيمة، محمد، (1999)، السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار عمار للنشر، عمان.
- 37- هلال علي الدين/ قرني بهجت/ محرران، (2002)، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط2، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

ب- الرسائل الجامعية والبحوث:

- 38- أبو طه، علاء، (2011)، السياسة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية 1995-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- 39- عبد التواب، أحمد، (2010)، الدول العربية والتحديات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة. القاهرة.

- 40- محمد، إبراهيم،(2014)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013 دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- 41- النجداوي، محمد هادي، (2014)، أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية/السياسة الأردنية-المصرية تجاه القضية الفلسطينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط. (أ)
- 42- النجداوي، محمد هادي،(2008)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه محيطها الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب. (ب)

ج- المجالات والدوريات:

- 43- أبراش، إبراهيم، (2002)، الإرهاب إشكالية في تعريفه لا في محاربتة، إرهاب الأقوياء ودفاع الضعفاء، مجلة رؤية، العدد 17.
- 44- أبو عامود محمد،(2000)، العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: الظواهر- الإشكاليات- المستقبل، العدد 139، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام.
- 45- الحضرمي، عمر، (2013)، الدول الصغيرة: القدرة والدور، مقارنة نظرية، مجلة المنارة، العدد 4، المجلد 19، جامعة آل البيت، الأردن.
- 46- الرشدان، عبد الفتاح، (2010)، النظام العربي- البحث عن الشكل الخارجي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 50، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

- 47- زهران، جمال، (1991)، قياس قوة الدولة إطار تحليلي لدراسة الصراع العربي-الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد 4/146، بيروت.
- 48- الزور، نواف، (2002)، جدلية الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، مجلة رؤية، العدد 16.
- 49- الشرعة، علي، (2008)، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990-2005، مجلة المنارة، مجلد 14/العدد 2، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
- 50- النجداوي، محمد هادي، (2014)، مقتربات دراسة صناعة السياسة الخارجية للدول العربية، مجلة السياسات العمومية، العدد 12، وزارة الثقافة المغربية، الرباط. (و)
- 51- النجداوي، محمد هادي، (2014)، أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية في دول المغرب العربي، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد 10، الرباط. (د)
- 52- النجداوي، محمد هادي، (2014)، الدور الإقليمي لمصر سيناريوهات ما بعد الثورة، مجلة البحثية، المجلد 1، مؤتمر العلوم الإنسانية والاجتماعية للباحثين الشباب، الرباط. (ج)

53- د - الندوات والمؤتمرات وأوراق العمل:

54- سميران، محمد/مفلح،(2014)، اللجوء السوري وأثره على الأردن، بحث مقدم لمؤتمر الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي/ واقع وتطلعات، كلية الشريعة/كلية القانون، جامعة آل البيت، الأردن.

55- العزام عبد المجيد،(1998)، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، ورقة عمل، ندوة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، جامعة العلوم التطبيقية، عمان.

56- محافظة، علي،(1998)، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، ورقة عمل، ندوة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، جامعة العلوم التطبيقية، عمان.

و- المواقع الإلكترونية:

57- الأردن وسوريا والحرب الراهنة/نحو بناء جدول أعمال وطني، مركز الدراسات الإستراتيجية.2014:

<http://www.addustour.com/17356/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86+%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D8%A9:+%D9%86%D8%AD%D9%88+%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1+%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%84+%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84+%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A.html>

58- حماد، مبارك، (2012)، تحديات السياسة الأردنية، الإصلاح نيوز، الموقع

الإلكتروني: <http://islahnews.net/101077.html>

59- الدرعاوي، سلامة،(2015)، الأردن وسوريا والحرب الراهنة/نحو بناء جدول أعمال وطني، الموقع الإلكتروني:

<http://factjo.com/pages/print2.aspx?id=4025>

60- لمحيسن، جهاد، (2012)، الأردن جغرافيا حاسمة في الإقليم، جريدة الغد بتاريخ

6، حزيران/ يونيو. الموقع الإلكتروني:

http://www.petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=73248&CatID=15&Type=Home>ype=1

61- محمود، خالد، (2013)، أين يقف الأردن من مجريات الأزمة السورية، الموقع

الإلكتروني: <http://islahnews.net/198219.html>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Herman, Charles, (1982), Policy Classification, A Key to the Comparative Study, Foreign policy. Free Press, New York.
- 2- Rosenau, James, (1974), Comparing Foreign Policy, New York, Sage publication.
- 3- J.Holisti, Kalvi, (1988), International Politics; A Framework For Analysis. New Jersey; Prentice-Hall,5 Edn.
- 4- J.Art, Robert,(2003) The Use Of Force, Military Power And International Politic, Rowman And Littlefield Publishers, Inc, 6, Edition.
- 5- Macridis, Roy, (1992), Foreign policy In World Politics, New Jersey: Prentice-Hal International, INC,8, EDAN.